



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير
عنوان المذكرة:



أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك دراسة حالة بنك السلام الجزائر

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية

تحت إشراف:
الأستاذ لخضاري صالح

من إعداد الطالبين:
■ بوفلغة محمد الطاهر
■ لشهب نصر الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بوجعادة إلياس	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
لخضاري صالح	أستاذ مساعد أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا
بونور جهاد	أستاذ مساعد أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024



الإهداء

أهدي عملي هذا إلى زوجتي ورفيقة دربي، سندي وداعمي،
وإلى من كانت سبب وجودي على هذه الأرض، إلى من وضعت
الجنة تحت أقدامها إلى التي أرجو أنني قد نلت رضاها أمي الغالية
أطال الله عمرها.. إلى أبي الذي بعينه رأيت الحياة وعبادته وأخلاقه
وصبره ترسخ في عقيدتي زهد الدنيا واحترامي لنفسي ولغيري.
إلى بناتي وفلذات كبدي إسراء، أمينة، أنفال وأسماء.
وإلى كل أفراد عائلتي وكل من يعرفني من قريب أو من بعيد

محمد الطاهر

إهداء

أهدي عملي هذا إلى زوجتي ملهمتي ومنبع طموحي...
إلى أمي سبب وجودي أطال الله عمرها إلى سندي ورفيق
دربي أبي الغالي
إلى أبنائي فلذات كبدي، عزوتي في الحياة قصي، يارا، ياسر
وإلى جميع أفراد عائلتي الكريمة

نصر الدين

شكر وعرّفان

قال رسول الله صل الله عليه وسلم «من لا يشكر الناس لا يشكر الله»

حديث صحيح

فمن الوفاء علي أن أشكر الأستاذ لخضاري صالح على ما قدمه من

توجيهات لإتمام هذا البحث.

ولا ننسى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا

البحث، فجزا الله الجميع خير جزاء.

الشكر موصول لجميع أساتذة الكلية

وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إتمام هذا البحث.

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى تحليل وقياس العلاقة بين الهيكل المالي وربحية بنك السلام في الجزائر خلال الفترة (2011 - 2022)، ومن أجل تحديد وقياس أثر الهيكل المالي على ربحية بنك السلام استخدمنا المنهج القياسي من خلال مخرجات البرنامج الاحصائي الجاهز **EViews13**، وطريقة الانحدار البسيط، بالاعتماد على السلاسل الزمنية المتمثلة في التقارير المالية لبنك السلام للفترة (2011 - 2022) حيث توصلنا الى أن الهيكل المالي للبنك يمثل عنصرا حاسما في تحقيق ربحية مستدامة ومستقرة على المدى الطويل، بالإضافة الى أن تنوع مصادر التمويل وتحسين هيكل الخصوم وتحقيق توازن بين الأصول والخصوم يساهم بشكل كبير في تعزيز ربحية البنك وتحمل المخاطر والهزات المالية بشكل فعال وتعزيز استقرار الوضعية المالية للبنك.

الكلمات المفتاحية: ربحية البنوك، الهيكل المالي، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، بنك السلام.

Abstract:

This study aims to analyze and measure the relationship between the financial structure and the profitability of Al Salam Bank in Algeria during the period (2011 - 2022). To determine and measure the impact of the financial structure on the profitability of Al Salam Bank, we used the standard approach through the outputs of the ready-made statistical program EViews13, and the simple regression method, relying on the time series represented in Al Salam Bank's financial reports for the period (2011-2022), We have concluded that the bank's financial structure represents a crucial element in achieving sustainable and stable profitability in the long term, in addition to diversifying funding sources, improving the structure of liabilities, and achieving a balance between assets and liabilities that contribute significantly to enhancing the bank's profitability, effectively bearing risks and financial shocks, and enhancing the stability of the financial position to the bank.

Keywords: bank profitability, financial structure, return on assets, return on equity, Al Salam Bank.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	الشكر
	الملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال البيانية
	قائمة الملاحق
أ - ت	المقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للهيكل المالي وربحية البنوك	
02	تمهيد الفصل الأول
09-03	المبحث الأول: ماهية الربحية والربح
03	المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للربحية
03	الفرع الأول : مفهوم الربحية
05	الفرع الثاني: أهمية الربحية
05	الفرع الثالث : وسائل تعظيم الربحية فالبنوك
06	المطلب الثاني : مدخل مفاهيمي للربح
06	الفرع الأول : مفهوم الربح
08	الفرع الثاني : تعظيم الربح
08	الفرع الثالث: الفرق بين الربح و الربحية
27-10	المبحث الثاني : ماهية الهيكل المالي و علاقته بربحية البنوك
10	المطلب الأول: الهيكل المالي المفهوم و المحددات
10	الفرع الأول: تعريف الهيكل المالي
11	الفرع الثاني : محددات الهيكل المالي في البنوك التجارية
13	المطلب الثاني : مكونات الهيكل المالي في البنوك التجارية
13	الفرع الأول : المصادر الداخلية
20	الفرع الثاني: المصادر الخارجية
26	المطلب الثالث : العلاقة بين الهيكل المالي و الربحية
26	الفرع الأول: العلاقة بين مصادر التمويل قصيرة الأجل والربحية
27	الفرع الثاني : العلاقة بين المصادر الممتلكة طويلة الأجل والربحية

27	الفرع الثالث: العلاقة بين المصادر المقترضة طويلة الأجل والربحية
31-28	المبحث الثالث : الدراسات السابقة
32	المطلب الثاني: القيمة المضافة
33	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني : دراسة قياسية للعلاقة بين الهيكل المالي و ربحية بنك السلام
35	تقديم
45-36	المبحث الأول : مجتمع و عينة الدراسة
36	المطلب الأول : ماهية بنك السلام
36	الفرع الأول : تعريف ونشأة بنك السلام الجزائري
36	الفرع الثاني: تقدير ميزانية بنك السلام الجزائري
37	الفرع الثالث : إستراتيجية بنك السلام الجزائر وخصائصه
39	الفرع الرابع : نشاطات و موارد بنك السلام الجزائري
43	المطلب الثاني : عينة الدراسة
43	الفرع الأول : السلاسل الزمنية، أنواعها وخصائصها
44	الفرع الثاني: الانحدار، أنواعه وتطبيقاته
49-46	المبحث الثاني: التحليل الوصفي لمؤشرات الربحية والهيكل المالي في بنك السلام الجزائري
46	المطلب الأول : التحليل الوصفي لمؤشرات الربحية في بنك السلام
46	الفرع الأول: التحليل الوصفي لتطور أصول مصرف السلام خلال الفترة 2011-2022.
46	الفرع الثاني : التحليل الوصفي لاجمالي ديون مصرف السلام الجزائري خلال الفترة 2011-2022.
47	الفرع الثالث: التحليل الوصفي لمعدل العائد على الموجودات لمصرف السلام خلال الفترة 2011-2022.
48	الفرع الرابع: التحليل الوصفي لمعدل العائد على حقوق الملكية لمصرف السلام خلال الفترة 2011-2022
48	المطلب الثاني : التحليل الوصفي للهيكل المالي لمصرف السلام
52-50	المبحث الثالث : عرض نتائج الدراسة
50	المطلب الأول : النتائج الوصفية للدراسة
50	المطلب الثاني : تقدير نماذج الدراسة
53	خلاصة الفصل الثاني
56-55	الخاتمة
61-57	قائمة المراجع
63-62	الملاحق

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	العنوان	الرقم
46	تطور أصول مصرف السلام للفترة (2011 – 2022)	1.2
47	تطور إجمالي ديون مصرف السلام للفترة (2011 – 2022)	2.2
47	تطور معدل العائد على الموجودات لمصرف السلام للفترة (2011 – 2022)	3.2
48	تطور معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف السلام للفترة (2011 – 2022)	4.2
48	تطور الهيكل المالي لمصرف السلام للفترة (2011 – 2022)	5.2

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
09	الفرق بين الربح الربحية	1.1
50	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	1.2
51	نتائج تقدير أثر الهيكل المالي في العائد على الموجودات (الأصول)	2.2
52	تقدير أثر الهيكل المالي في العائد على حقوق الملكية	3.2

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
62	إحصائيات متغيرات الدراسة	01
62	التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	02
63	نتائج تقدير النموذج الأول (أثر الهيكل المالي في العائد على الموجودات (الأصول))	03
63	نتائج تقدير النموذج الثاني: تقدير أثر الهيكل المالي في العائد على حقوق الملكية	04

مفصلة

مقدمة

شهد القطاع المصرفي تطورات كبيرة خلال العقد الأخير، حيث أصبحت البنوك تواجه تحديات متزايدة فيما يتعلق بإدارة هيكلها المالي لتحقيق ربحية مستدامة. يعد الهيكل المالي للبنك عنصراً حيوياً يؤثر بشكل مباشر على قدرته على تحقيق الأرباح، وذلك من خلال تأثيره على تكلفة التمويل والمخاطر المالية. في هذا السياق، تبرز أهمية دراسة العلاقة بين الهيكل المالي وربحية البنوك، خاصة في الدول النامية التي تسعى إلى تحسين كفاءة نظامها المصرفي.

تُعد هذه الدراسة محاولة لتحليل أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك في الجزائر من خلال دراسة حالة بنك السلام خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2022. يُعتبر بنك السلام من البنوك الرائدة في الجزائر، حيث يسعى باستمرار إلى تحسين أدائه المالي وتعزيز موقعه في السوق المصرفية الجزائرية. وبناءً على ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى فهم كيفية تأثير مكونات الهيكل المالي لبنك السلام على مؤشرات الربحية المختلفة.

تمتد فترة الدراسة من عام 2011 إلى عام 2022، وهي فترة شهدت تغيرات اقتصادية ومالية كبيرة، مما يجعل من الضروري تحليل كيفية تفاعل البنك مع هذه التغيرات من خلال هيكله المالي. ستعتمد الدراسة على البيانات المالية السنوية للبنك، وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتقديم صورة واضحة وشاملة عن أثر الهيكل المالي في الربحية.

1. إشكالية الدراسة

تأسس على ما سبق وللتعرف على أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك في الجزائر بشكل عام وعلى الربحية في بنك السلام على وجه الخصوص، نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو تأثير الهيكل المالي على الربحية في بنك السلام –الجزائر للفترة (2011 – 2022)؟

من خلال الإشكالية الرئيسية للدراسة يمكن طرح جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو أثر الهيكل المالي في العائد على الأصول (ROA) في بنك السلام –الجزائر للفترة (2011 – 2022)؟

- ما هو أثر الهيكل المالي في العائد على حقوق الملكية (ROE) في بنك السلام –الجزائر للفترة (2011 – 2022)؟

2. فرضيات الدراسة

انطلقنا من الإشكالية الرئيسية للدراسة والأسئلة الفرعية المطروحة سابقاً، يمكن وضع الفرضيات

التالية:

- الفرضية الرئيسية للدراسة

لا يوجد هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الهيكل المالي في ربحية مصرف السلام - الجزائر للفترة (2011 - 2022)، عند مستوى معنوية 0.05.

- الفرضية الفرعية الأولى

لا يوجد هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الهيكل المالي في العائد على الأصول (ROA) في ربحية مصرف السلام - الجزائر للفترة (2011 - 2022)، عند مستوى معنوية 0.05.

- الفرضية الفرعية الثانية

لا يوجد هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الهيكل المالي في العائد على حقوق الملكية (ROE) في ربحية مصرف السلام - الجزائر للفترة (2011 - 2022)، عند مستوى معنوية 0.05.

3. مبررات اختيار موضوع الدراسة

لقد اجتمعت جملة من الأسباب والمبررات الموضوعية وأخرى شخصية التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع بالذات أهمها:

- الاهتمام المتزايد بموضوع الدراسة من قبل المستثمرين؛
- اندراج الموضوع ضمن التخصص (إدارة مالية)، والتي تتمثل في أهم المواضيع الشيقة بالنسبة للكثير من الطلبة في هذا التخصص؛
- قلة الدراسات المتاحة في هذا الموضوع وصعوبته نسبيا؛
- رغبتنا في الاطلاع على هذا الموضوع والتعمق فيه كخطوة للتخصص مستقبلا.

4. أهداف الدراسة

- تتجلى أهداف البحث وأهميته في النتائج المراد الوصول إليها والمتمثلة فيما يلي :
- معرفة كيفية تأثير الهيكل المالي على ربحية البنك؛
 - تحديد الاستراتيجيات المالية الأمثل التي تعزز من عوائدها وتقلل من تكاليف التمويل؛
 - توفير فهم أعمق للعلاقة بين الديون ورأس المال واستقرار البنك المالي؛
 - مساعدة الإدارة التنفيذية للبنك في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن هيكل رأس المال والتمويل.

5. أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تقديم توصيات عملية لإدارة بنك السلام وللبنوك الأخرى العمومية والخاصة العاملة في الجزائر حول كيفية تحسين هيكلها المالي لتحقيق أداء مالي أفضل. كما تسعى الدراسة إلى إثراء الأدبيات الأكاديمية في هذا المجال من خلال تقديم تحليل دقيق ومبني على أسس علمية للعلاقة بين الهيكل المالي والربحية في السياق الجزائري.

6. حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** يتمثل الإطار للدراسة في بنك السلام الجزائر؛
- **الحدود الزمنية:** غطت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة ما بين سنتي 2011 و2022.

7. منهج الدراسة

من أجل معالجة بحثنا استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخلاص الشق النظري من أهم الدراسات والكتب والمقالات العلمية، المجلات، المجلات، الملتقيات الدولية بالإضافة إلى الأطروحات....، وذلك أيضا من أجل تحليل طبيعة العلاقة بين الهيكل المالي وربحية البنوك استخدمنا المنهج القياسي من خلال البرنامج الاحصائي الجاهز Eviews13 .

8. صعوبات الدراسة

في طريقنا لإنجاز هذا البحث صادفتنا بعض الصعوبات التي لم تكن بالحاجز الذي يوقفنا عن العمل، نذكر منها:

- صعوبة الحصول على التقارير والإحصائيات الرسمية للبنك محل الدراسة؛
- ضيق المدة الزمنية المخصصة لإنجاز الدراسة، فقد شرعنا في بداية إنجاز المذكرة في بداية شهر فيفري وهذه المدة لا تكفي لإنجاز بحث شامل ومتكامل على المستويين النظري والتطبيقي؛
- الترجمة لبعض الكتب والمقالات من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية.

9. هيكل الدراسة

من أجل دراسة وافية وحصر جميع جوانب الموضوع وأساسيات البحث وللإجابة عن إشكاليته فقد قمنا بتقسيم الدراسة بالاعتماد على منهجية متكاملة إلى فصلين الأول نظري كان عبارة عن الأدبيات النظرية لعقود الخيارات المالية للهيكل المالي وربحية البنوك، والثاني فصل تطبيقي تم فيه إسقاط الجانب النظري للدراسة على التطبيقي والتحقق من مدى صحة النتائج، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة.

الفصل الأول: الإطار النظري للهيكل المالي وربحية البنوك

وقسم إلى ثلاثة مباحث، الأول ماهية الربح والربحية والمبحث الثاني تحت عنوان ماهية الهيكل المالي وعلاقته بربحية البنوك أما المبحث الثالث فكان الدراسات السابقة للموضوع بكل من اللغتين العربية والأجنبية.

الفصل الثاني: دراسة قياسية للعلاقة بين الهيكل المالي وربحية بنك السلام

وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث الأول مجتمع وعينة الدراسة والمبحث الثاني التحليل الوصفي لمؤشرات الربحية والهيكل المالي في بنك السلام الجزائر والمبحث الثالث عرض نتائج الدراسة.

تمهيد:

في السنوات الأخيرة، أصبحت قضية تأثير الهيكل المالي على ربحية البنوك التجارية موضوعًا هامًا للدراسة والتحليل في الأدبيات الاقتصادية والمالية. يعكس الهيكل المالي كيفية تمويل الأصول وتحقيق التوازن بين الديون وحقوق الملكية في المؤسسات المالية. يعتبر فهم العلاقة بين الهيكل المالي وربحية البنوك أمرًا بالغ الأهمية لمديري البنوك، المستثمرين، وصناع السياسات، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية المتزايدة. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف وتحليل كيفية تأثير الهيكل المالي على أداء البنوك التجارية، وتحديد العوامل الرئيسية التي تسهم في تحقيق ربحية مستدامة وقد تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية الربح والربحية؛

المبحث الثاني: ماهية الهيكل المالي وعلاقته بربحية البنوك؛

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: ماهية الربحية والربح

يعد اختيار مصدر التمويل المناسب من أهم القضايا بالنسبة للمؤسسات لأنه يتعلق بالمحددات التي تؤثر على تصميم الهيكل المالي المناسب ومن ثم على ربحية المؤسسة تسعى المؤسسة لتعظيم ربحيتها من خلال الحصول على الأموال المطلوبة بأقل تكلفة، وفي جميع الأحوال على إدارة المؤسسة & أن تتخذ قرار تمويل أنشطتها في ظل عامل محدد ورئيسي هو التكلفة المرجحة لرأس المال Weighted Cost Of Capital. يتعرض هذا المبحث إلى ماهية الربح و الربحية و العلاقة بين الهيكل المالي و الربحية.

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للربحية

الفرع الأول: مفهوم الربحية

تناول العديد من الكتب تعريف الربحية وفيما يلي نستعرض بعضا منها:
يمكن تعريف الربحية بأنها: "عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعتبر هدفا للمؤسسة ومقياسا للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية. تقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات أو من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمار الذي ساهم في تحقيقها، علما أن المقصود بالاستثمارات هو قيمة الموجودات أو حقوق الملكية.¹

تعرف أيضا على أنها الربح منسوبا إلى بعض المكونات من ميزانية المؤسسة أو قائمة الدخل تقيس الربحية الكفاءة التشغيلية للمؤسسة وتمكن الأطراف التي لها مصلحة بارتفاع هذه الكفاءة من مراقبتها.²

الربحية هي قدرة المؤسسة على استخدام مواردها لتوليد إيرادات تتجاوز نفقاتها. بمعنى آخر، قدرة المؤسسة على جني الأرباح من عملياتها وتعتبر هي واحدة من أربع البنات الأساسية لتحليل البيانات المالية وأداء المؤسسة ككل. الثلاثة الأخرى هي الكفاءة الملائمة، آفاق السوق.

ويمكن تعريف الربحية كذلك على انها العلاقة بين الأرباح التي حققتها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح.³

تمثل الربحية العلاقة بين البسط والمقام، حيث يتمثل البسط في صافي الربح من العمليات التشغيلية للمؤسسة ويتمثل المقام بحاصل جمع الأصول الجارية أو الثابتة، أو حاصل جمع الخصوم

¹ مفلح عقل : مقدمة في الإدارة المالية، معهد الدراسات المصرفية، عمان - الأردن، سنة 1998، ص 42.
² عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرسه، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 36.

³ Lumby, S. and C. Jones. corporate finance theory and practice, London: South western, 2011, p:174 <https://www.myaccountingcourse.com>, consulte le 4/03/2024 à 14 :00.

والأصول الخاصة تعمل المؤسسات على تحقيق هذه الربحية من خلال قراراتين هامين هما: قرار التمويل، وقرار الاستثمار.

يتعلق قرار التمويل بكيفية اختيار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة، أما قرار الاستثمار فهو القرار المتعلق بكيفية استخدام المؤسسات للموارد المتاحة لها، ويظهر أثر قرار التمويل على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال. (ديون، أموال خاصة بشكل يمكن أصحاب المؤسسة من الحصول على أكبر عائد ممكن، أما قرار الاستثمار فيظهر أثره من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة على مختلف الأصول.¹

الربحية هي أداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، لدى نجد أن جهدا كبيرا من الإدارة في المؤسسة يوجه بالدرجة الأولى نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن لأصحابها، لا تقل قيمته عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر.²

كما تعكس الربحية الأرباح التي تحققها المؤسسة ومدى قدرة الإدارة بها على اتخاذ القرارات والقيام بالتخطيط العلمي السليم لأنشطتها.³ ويمكن القول ان أهمية الربحية تكمن في كونها:⁴

-مؤشرا لتقييم النشاط الاقتصادي؛

-تعبير عن فعالية القرارات المالية؛

-مصدرا هاما من مصادر التمويل الداخلي.

وتعمل المصارف التجارية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قراراتين هما:

أ- **قرار الاستثمار:** وهي مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية استخدام المصارف التجارية للموارد المتاحة لها للاقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لأجل تمكين المصارف التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.

ب- **قرار التمويل:** وهو المتعلق بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمصارف التجارية لتمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من

¹ مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 59.

² علاء عبد الحسين صالح الساعدي، ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة العربية للإدارة، العدد 01 يونيو 2015، ص ص 360 361.

³ عاطف ولیم، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2007، ص 69.

⁴ زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، ط 4، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص 95.

خلال ترتيب مصادر الأموال من ودائع، وحقوق مالكيين، وديون بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن. ويمكننا القول بأن الربحية هي هدف استراتيجي يمكن المصارف من النمو والاستمرارية وذلك لأن الخسائر وعدم القدرة على تحقيق الربح ستؤدي في النهاية إلى تآكل حقوق الملكية وبالتالي إلى التصفية.

الفرع الثاني: أهمية الربحية

بالنسبة لأي مؤسسة، يعد تحليل الربحية أمراً بالغ الأهمية لتحديد فرص النمو الجديدة التي يمكن أن تساعد في دفع الأعمال إلى الأمام فيما يلي الأسباب الرئيسية الأخرى التي تجعل تحليل الربحية أداة حيوية لأي عمل تجاري يحسن الرؤية على الأداء المستقبلي في فترات التغيير الهائل تحتاج المؤسسات إلى الاسترشاد باستراتيجية واضحة يمكن أن تساعد على الازدهار في بيئة أعمال عالية المخاطر، كما يمكن أن يمكنهم من امتلاك الرؤية والاستراتيجية الصحيحة من تغيير مساهم حسب الحاجة.¹

أ- **تساعد في دفع استراتيجية النمو:** يعتمد العديد من المديرين على المؤشرات لتتبع الربح المستقبلي، والتحقق من مدى فعالية مبادرات التحول الخاصة بهم، وإجراء التعديلات اللازمة على استراتيجيتهم، يحتاج القادة إلى ملاحظة أن الأهداف ليست هي نفسها مؤشرات الأداء، على الرغم من أن العديد من المؤسسات تضع أهدافاً، إلا أنه يجب تحديد مؤشرات الأداء مبكراً لتتبع مدى نجاح المؤسسة في تحقيقها، يحتاج المديرون إلى الوصول إلى بيانات حقيقية للتحقق من أداء المؤسسة في تحقيقها بدون الرؤية الصحيحة للربحية، قد يكون من الصعب على المديرين تتبع أداء المؤسسة الفعلي سيعيقهم من قيادة استراتيجية المؤسسة في الاتجاه الصحيح.

ب- **تحسين عملية صنع القرار:** يعطي تحليل الربحية المديرين صورة واضحة عن المؤسسة بأكملها مما يمكنهم من وضع الإستراتيجيات بشكل أفضل والتخطيط للنمو عندما تفهم المؤسسة الربحية بوضوح، يمكن أن توجهها لاتخاذ الخطوات اللازمة للنمو المستقبلي وتمهيد طريقها نحو اتخاذ قرارات فعالة.

الفرع الثالث: وسائل تعظيم الربحية فالبنوك

توجد طرق متعددة لتحسين ربحية البنوك منها:

- البحث عن فرص جديدة وخدمات جديدة يقدمها البنك في قطاعات وأنشطة جديدة أو في مناطق جغرافية جديدة أو لعملاء جدد أو خدمات جديدة للعملاء الحاليين؛

¹ <https://www.performancecanvas.com/importance-of-profitability-> consulte le 15/05/2024 à 22 :00.

- رفع أسعار بعض الخدمات المصرفية التي تسمح التشريعات المصرفية بزيادتها، فمن المعروف أن معظم الفوائد والعمولات موحدة بين البنوك، إلا أن الممارسين غالباً ما يجدون لزيادة الإيرادات من هذا المدخل، ولاسيما أن أسعار الفائدة مثلاً لها حد أدنى وحد أعلى، ويتوقف السعر على ظروف العميل والعملية؛

- الانتفاع الكامل بالأموال والأصول المتاحة تحت تصرف البنك، حيث أن بعض المهتمين بتحسين الربحية غالباً ما يركزون فقط على ترشيد الإنفاق ولكننا نوجه الانتباه إلى أن تحسين الربحية يمكن أن يتم من خلال عدة مداخل كزيادة الفرص الجديدة، زيادة فئات الفوائد والعمولات، واستخدام الأصول المتوفرة أفضل استخدام؛

- الضغط على النفقات في أي مجال من المجالات ولاسيما في مجال المصروفات العامة، وهي التي تكون مجالاً للإنفاق دون رقابة.¹

المطلب الثاني: مدخل مفاهيمي للربح

الفرع الأول: مفهوم الربح

المقصود بالربح هو زيادة قيمة مبيعات السلع أو الخدمات أو نقلها وتخزينها وتسويقها، أي أن الربح يساوي الإيرادات ناقصاً التكاليف، هناك وجهتا نظر لتحديد صافي الربح²:

- صافي الربح الشامل وبموجبه تعتبر كل عناصر الإيرادات والتكاليف ضرورية لتحديد صافي الربح، سواء كانت تلك العناصر تشغيلية، ترتبط بالإيرادات والتكاليف المباشرة والمرتبطة بنشاط المؤسسة الأساسي، أو غير تشغيلية مثل الأرباح التي تحققها المؤسسة من موارد لا علاقة لها بالعمل الذي تقوم به أو التكاليف تنفق على أمور لا علاقة لها بالعمل الأساسي الذي تقوم به المؤسسة.

- صافي الربح الناتج من العمليات التشغيلية الحالية والذي بموجبه يتم أخذ عناصر الإيرادات والتكاليف التشغيلية فقط بنظر الاعتبار، نظراً لكونها تمثل العناصر الضرورية المهمة في تحديد صافي الربح، وذلك لأنه على أساسها يتم قياس قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، بالإضافة إلى ذلك فإن صافي الربح التشغيلي يعتبر مقياساً جيداً لقياس كفاءة المؤسسة ومقارنة ذلك بمؤسسات الأعمال الأخرى المماثلة، أو مقارنة نتائج سنة معينة بنتائج سنوات سابقة.

¹ جميل حسين ، البنوك مدخل إداري ومحاسبي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1996، ص 56.

² عبد الله عبد الله السنفي، الإدارة المالية، دار الكتاب الجامعي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، الطبعة الثانية، الصنعاء، 2013، ص 66.

أ- **المفهوم الاقتصادي للربح:** يمكن تعريف الربح من مفهوم اقتصادي على أنه: مقدار التغير في قيمة صافي أصول الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.¹ وقد عرف الاقتصاديون الربح بأنه مقدار الفرق بين القيمة التاريخية والقيمة السوقية الحالية، ويعبر عن التغير في القيمة الصافية للوحدة الاقتصادية خلال مدة زمنية معينة.²

ب- **المفهوم المالي للربح:** يمكن تعريف الربح من وجهة نظر المالية بأنه الربح الذي لا يقل في مستواه عن مستوى الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المتشابهة التي تكون معرضة لنفس الدرجة من المخاطر، ولكي تحقق الإدارة المالية الربح لابد من الحصول على الأموال المطلوبة بأقل ما يمكن من المخاطر والتكاليف مع ضرورة استعمال هذه الأموال في المؤسسة بطريقة تمكن المؤسسة من تحقيق عائد لا يقل في مستواه عما يستطيع أصحاب الأسهم تحصيله من استثمار أموالهم في شركات تكون معرضة لنفس الدرجة من المخاطر.³

ج- **المفهوم المحاسبي للربح:** يعني مقدار الفرق بين الدخل المحقق من قبل المؤسسة خلال فترة زمنية معينة والمصروفات السنوية التي تحملتها هذه خلال هذه الفترة لتحقيق هذا الدخل.⁴ لتحديد صافي الربح هناك طريقتان هما:

➤ **مدخل صافي الربح العملياتي:** يعنى هذا المدخل بالفرق بين المبيعات الفعلية من جهة وبين التكاليف من جهة أخرى، دون أن يشمل ذلك الفائدة المدفوعة أو الإيرادات والمصروفات الأخرى، والضرائب وذلك خلال فترة زمنية والتي على الأغلب ما تكون سنة مالية واحدة.⁵ وعليه يمكن حساب صافي الربح باستعمال الصيغة التالية:⁶

صافي ربح العمليات = (المبيعات - تكلفة المبيعات) - المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع قبل الفوائد.

➤ **مدخل صافي الربح الشامل:** يمثل صافي الربح الشامل الفرق بين التكاليف سواء كانت تكاليف المبيعات أو أي تكاليف أخرى غير مرتبطة بالعمليات ودخل المؤسسة من جميع المصادر المبيعات والإيرادات الأخرى مع طرح الضرائب أيضا. ويأخذ هذا المدخل بعين الاعتبار عناصر الإيرادات

¹ Jeter, D.C. and P.K. Chaney, **advance accounting**. New Jersey: John Wiley and Sons, 2012, p:46

² مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 60

³ سالم صلال راهي الحساوي، **أساسيات الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 33.

⁴ مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 60

⁵ عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، **أساسيات الاستثمار الرأسمالي وتقييم الأداء**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص 42

⁶ مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 60

والتكاليف لتحديد صافي الدخل سواء كانت تشغيلية أو غير تشغيلية. ويمكن حساب صافي الربح الشامل بتطبيق الصيغة التالية:¹

$$\text{صافي الربح الشامل} = (\text{الإيرادات الكلية} - \text{التكاليف الكلية})$$

الفرع الثاني: تعظيم الربح

يعتبر هدف تعظيم الأرباح من الأهداف الاستراتيجية لمؤسسات الأعمال الاقتصادية، وقد ساد هذا الاعتقاد طويلا، ولازال تعظيم الربح يمثل الهدف الأول لمؤسسات الأعمال الاقتصادية بكل ما في الكلمة من معنى.² يقصد بتعظيم الربح تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح للمؤسسة. كما يقصد به أيضا تعظيم الربحية والذي يعني تفضيل أكثر البدائل ربحية وذلك للحصول على نتائج أكبر من نفس العناصر المتاحة.³

يمثل تحقيق الربح مصلحة كبيرة للمؤسسة لزيادة حجم عملياتها في الإنتاج وغيرها. وقد يكون دافع الربح مغريا لزيادة الاستثمارات في الأصول. لكن يجب أن يكون المدير المالي حذرا في ذلك، لأن هذا قد يزيد من حجم الالتزامات على المؤسسة.⁴

بطبيعة الحال، تجاهل هدف تحقيق أقصى ربح المخاطر الناتجة عن الاستثمار، هذا يعني تفضيل البديل الأكثر ربحا بغض النظر عن نسبة المخاطرة، رغم ان المستثمرين لا يفضلون البدائل ذات الخطورة العالية،⁵ خاصة إذا لم ينتج عنها أرباح عالية جدا توازي درجة الخطورة العالية. وبصفة عامة، يوجه ثلاث انتقادات إلى تعظيم الربح كهدف هي:⁶

- أنه هدف قصير الأجل ويمثل ذلك وجهة النظر المحدودة قصيرة الأجل؛
- انه لا يأخذ في الحسبان المخاطر المترتبة عن ذلك؛
- يترتب عليه تدهور قيمة السهم السوقية، وهو ما يتعارض مع هدف المساهم.

الفرع الثالث: الفرق بين الربح والربحية

في السابق كان يتم الاعتماد على الأرباح التي يتم تحقيقها كأحد المتغيرات التي تساعد على القيام بعملية تحديد مستوى الكفاءة المالية وتقييم أداء العمل في المؤسسات، وذلك باعتبار إن الأرباح المحققة هي مصدر تمويل داخلي قليل التكلفة يفيد في عمليات التوسع والنمو، ودعم المركز التنافسي للمؤسسة في السوق. لكن يؤخذ على حجم الأرباح المحققة بأنها رقم مطلق لا يشير إلى حجم الاستثمارات أو مصادر

¹ نفس المرجع السابق، ص 61.

² حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 45.

³ احمد محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 14.

⁴ عبد الحلیم كراجه على رابعة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 36.

⁵ عليان الشريف، رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار الريكة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 29.

⁶ عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 19.

الأموال التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، لذلك تم الاعتماد بشكل كبير على المؤشرات المالية الخاصة بالربحية كونها مقياس أفضل وأدق من عنصر الربح في الحكم على مدى الكفاءة المالية وتقييم أداء العمل في المؤسسات، هذا بالإضافة إلى أن المؤشرات المالية الخاصة بالربحية يمكن مقارنتها مع مؤشرات الربحية في المؤسسات المماثلة الأخرى والمنافسة خلال فترة زمنية محددة، كما يمكن مقارنتها مؤشرات الربحية للمؤسسة ذاتها خلال فترات زمنية مختلفة حتى يمكن التعرف على الاتجاه الذي يمكن أن تسلكه هذه المؤشرات خلال الزمن، رغم أن مصطلحي الربح والربحية قريبان من بعضهما البعض والربحية ترتبط وثيقا إلا أنهما ليسا بنفس المعنى ويمكن توضيح طبيعة كل منهما والفرق بالربح ارتباطا بينهما بالجدول التالي:

الجدول رقم (1، 1): الفرق بين الربح والربحية

بند المقارنة	الربح	الربحية
التعريف	يعرف الربح بأنه رقم مطلق يحدده حجم الدخل أو الإيرادات الفائضة عن التكاليف والنفقات في مؤسسة ما	ترتبط الربحية بالربح كثيرا فالربحية عبارة عن معيار نسبي أو معدل يحدد نطاق أرباح المؤسسة بناء على حجم النشاط التجاري تعد الربحية مقياس لكفاءة المؤسسة وعن طريقها يتم تحديد مدى نجاح المؤسسة من فشلها في النهاية، وهي تمثل قدرة المؤسسة أو المؤسسة على تحقيق عائد عن طريق استثمار مواردها
كيفية الحساب	يتم حساب الربح من خلال خصم إجمالي المصروفات من إجمالي الإيرادات والنتاج هو الربح ويظهر هذا الناتج في بيان دخل المؤسسة وهو الهدف الرئيسي لأي مؤسسة أيا كان نشاطها أو حجمها مثلا لو كانت الإيرادات 200 ون والنفقات 180 ون فان الربح هو 20 ون	يتم حساب الربحية بالنسبة المئوية أو المعدل بين الربح والإيرادات، وبناء على المثال السابق لو افترضنا أن الربح 20 ون فيمكن حساب الربحية بقسمة 20 على 200 مع الضرب في 100 ليكون الناتج 10 %
الاستخدامات والفوائد	تستخدم الأرباح في الوقوف على أداء المؤسسات. تحديد ملائمة حجم التكاليف الحجم الانتاج واتخاذ القرارات المختلفة التي تؤدي لخفض التكاليف تسعير المنتجات إحكام الرقابة تطوير نظم التكلفة وربطها بالأنشطة ومراجعة السياسات	من أجل تحديد قيمة الاستثمار في المؤسسة لا يمكن للمستثمرين الاعتماد على حساب الأرباح فقط بل يجب تحليل ربحية المؤسسة لفهم مدى كفاءتها في استغلال مواردها ومعرفة استثماراتها الأولية. من خلال مؤشر الربحية يتم تقييم جميع الاستثمارات وتحديد ومعرفة أي مشروع يسبب الفشل وأيهما يستحق التطوير. مؤشر الربحية يمكن إدارة المؤسسة من وضع رؤية متكاملة للتكاليف مقابل مزايا احد المشروعات والعائد المستقبلي المتوقع منه.

المصدر: زيراب عبد الله العوض البشير، التكامل بين تطبيق نظام التكاليف المعيارية ونظام التكلفة على أساس النشاط وأثره على الربحية، مرجع سبق ذكره، ص 156.

المبحث الثاني: ماهية الهيكل المالي وعلاقته بربحية البنوك

يعد الهيكل المالي أحد العناصر الأساسية في إدارة المؤسسات المالية، حيث يُشير إلى كيفية توزيع المصادر المالية بين الديون وحقوق الملكية. تتجلى أهمية هذا الهيكل في قدرته على التأثير المباشر في ربحية البنوك، إذ يمكن لتوزيع سليم ومتوازن بين الديون وحقوق الملكية أن يعزز من قدرة البنك على تحقيق أرباح مستدامة. تعتمد البنوك على الهيكل المالي لتحقيق التوازن بين مخاطر الديون ومرونة حقوق الملكية، مما يُساهم في تحسين الأداء المالي العام. هذا المبحث يهدف إلى تحليل تأثيرات الهيكل المالي على ربحية البنوك، مع التركيز على العوامل المؤثرة وكيفية إدارة تلك العوامل لتحقيق أعلى مستويات الكفاءة والربحية.

المطلب الأول: الهيكل المالي المفهوم والمحددات

الفرع الأول: تعريف الهيكل المالي

يعرف الهيكل المالي للمؤسسة على أنه هيكل مصادر التمويل أو جانب الخصوم وحقوق الملكية في كشف الميزانية العمومية¹

ويمكن تعريفه بأنه يتعلق بكيفية تمويل إجمالي الموجودات أو استثمارات المؤسسة ويتمثل ذلك في الجانب الأيسر للميزانية، أي جانب المطلوبات وحقوق المساهمين الذي يبين كافة وسائل التمويل التي تستخدمها المؤسسة. أي أن الهيكل المالي يمثل جميع أشكال وأنواع التمويل سواء ملكية أو اقتراض، وسواء كانت من مصادر قصيرة الأجل أو طويلة الأجل.²

ويعرف أيضا الهيكل المالي بأنه عبارة عن مجموعة القنوات التمويلية إما في شكل أموال قادمة للمؤسسة من مصادر مختلفة، سواء من مالكي المؤسسة (مساهمين) أو من الغير في شكل قروض بكافة أنواعها، وأيضا مجموعة قنوات استخدام الأموال من استثمارات وأصول ثابتة ومستلزمات سلعية وغيرها، وبقاء جزء على شكل أموال سائلة.³

ويقصد بالهيكل المالي: تشكيلة المصادر التي حصلت منها المؤسسة على أموال بهدف تمويل استثمارات، ومن ثم فإنه يتضمن كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم سواء كانت تلك العناصر طويلة الأجل أو قصيرة الأجل.⁴

¹ محمد حيدر موسى، محددات هيكل التمويل لدى شركات الاتصالات النقالة الوطنية في الوطن العربي دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2012، ص 19.

² غنية بوربيعة، محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة الأشغال والتركيب الكهربائي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 الجزائر، 2012، ص 21.

³ أبو الفتوح على، فضالة الهياكل التنظيمية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1994، ص 38.

⁴ منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، مصر، 2003، ص 245.

يمثل الهيكل المالي جميع أشكال وأنواع التمويل سواء كانت ملكية أو اقتراض وأيضا سواء مصادر قصيرة الأجل أو طويلة الأجل¹.

الهيكل المالي يمثل الجانب الأيسر من الميزانية العمومية للمؤسسة ويعبر عن تركيب أو مكونات الأموال التي بموجبها يتم تمويل الأصول المتمثلة بالجانب الأيمن في الميزانية العمومية، حيث يمكن تمويل هذه الأصول من مصادر متعددة مثل رأس المال والفائض الأرباح المحتجزة وقروض قصيرة أو طويلة الأجل².

كما تم تعريف الهيكل المالي على أنه تشكيلة المصادر التي حصلت المؤسسة منها على الأموال لغرض تمويل استثماراتها، وهو يتضمن جميع العناصر المكونة لجانب الخصوم وحقوق الملكية، ولا بد الإشارة إلى أن هناك فرق بين الهيكل المالي وبين هيكل رأس المال الذي يراد به التمويل الطويل الأجل أو الدائم المتجدد بكل من المديونية طويلة الأجل، الأسهم الممتازة، الأسهم العادية والأرباح المحتجزة³.

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن الهيكل المالي يشير إلى تشكيلة أو توليفة مصادر التمويل المتكونة من الديون وحقوق الملكية التي تستخدمها أي مؤسسة لتمويل أصولها واستثماراتها.

الفرع الثاني: محددات الهيكل المالي في البنوك التجارية:

تتأثر القرارات المالية المتعلقة بالهيكل المالي للمفاضلة بين مصادر التمويل المختلفة في البنوك التجارية بمجموعة من العوامل وهي:

1. الربحية: من أهداف البنك التجاري الرئيسية تحقيق عائد ملائم لملاكه، ولكي يحقق البنك الأرباح فإن عليه أن يوظف أمواله التي يحصل عليها من المصادر المختلفة⁴، حيث أن زيادة اعتماد البنك على تمويل استثماراته من خلال أموال الغير يؤدي إلى تعظيم ثروة الملاك مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة توظيف هذه الموارد توظيفا ملائما عن طريق إيجاد قنوات استثمارية مربحة⁵، فالإيرادات الإجمالية للبنك تتكون بشكل رئيسي من نتائج عمليات الاقتراض والاستثمار بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد يحققها البنك، أما نفقاته فتتمثل في نفقات إدارية وتشغيلية ونفقات ثابتة تتمثل في الفوائد التي يدفعها البنك على الودائع. ورغم سلبية التزام البنك بدفع فوائد على الودائع سواء حققت

¹ عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، أساسيات التمويل والإدارة المالية الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 108.
² بسام محمد الأغا، أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار، دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة العاملة بفلسطين، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2005، ص ص 75-76.

³ عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشنة، أساسيات الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007، ص ص 138-139.

⁴ أكرم حداد، مشهور مدلول، النقود والمصارف مدخل تحليلى ومعاصر، دار وائل للنشر ط3 عمان 2010 ص 147.
⁵ باسل جبر حسن أبو زعتر، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص 29.

أرباحاً أم لا إلا أن الاعتماد على أموال الودائع بدل أموال الملاك لتمويل عمليات البنك يحقق للبنك صافي للفوائد والتي تتمثل في الفرق بين الفوائد المدفوعة على الودائع والأرباح المتولدة من استثمار تلك الودائع، وهذا يحقق للبنك هدفه المطلوب وهو زيادة ثروة ملاكته.¹

2. المخاطر: بهدف تعظيم ثروة الملاك يتطلب التوفيق بين فرص العائد المرتفع ومقدار المخاطر المترتبة عليه، إذ أن اعتماد البنك على أموال الغير لزيادة الموارد المالية تقلل من ملاءة رأس المال وبالتالي زيادة المخاطر على رأس المال²، حيث أن التمويل المقترض (المديونية) قد يكون أقل مخاطرة بالمقارنة مع مصادر التمويل الممتلك من وجهة نظر المالكين وذلك للأسباب التالية³:

- لا يمكن للمالكين الحصول على العوائد (الأرباح) إلا بعد حصول المقترضين على الفوائد؛

- في حالة تصفية المؤسسة فإن المقترضين لهم الأولوية في الحصول على أموالهم؛

- وأن ما تبقى من أموال يوزع على حملة الأسهم العادية.

3. تكلفة الأموال: حيث تتمثل تكلفة الودائع في معدل الفائدة الصريح و الضمني الذي يدفعه البنك للمودعين، أما تكلفة رأس المال والأرباح المحتجزة تتمثل في تكلفة الفرصة البديلة للمستثمرين أي تتمثل في العائد الذي يمكنهم الحصول عليه لو أنهم استثمروا أموالهم في أوجه استثمار بديلة تنطوي على نفس درجة المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار في صناعة البنوك، ومن المؤكد أن ذلك العائد الذي يمثل تكلفة رأس المال والأرباح المحتجزة بالنسبة للبنك يفوق تكلفة الودائع، أما بالنسبة لتكلفة الإقراض فمن المتوقع أن تكون أكبر من تكلفة الودائع لأن المقرضين عادة ما يتعرضون لمخاطر أكبر فإذا ما أفلس البنك فإن حقوق الدائنين تأتي في المرتبة التالية بعد المودعين .⁴

4. الطاقة الاستثمارية: وهي حجم الأموال المعدة للاستثمار، فعادة ما تنص التشريعات المصرفية على ضرورة احتفاظ البنوك التجارية بحد أدنى من الودائع لدى البنك المركزي كاحتياطي، كما أن نسبة الاحتياطي المفروضة على ودائع للتوفير وللأجل تكون أقل من تلك النسبة المفروضة على الودائع الجارية، وبالتالي تكون الطاقة الاستثمارية لودائع التوفير وللأجل أكبر من تلك التي توفرها الودائع التجارية.⁵

5. أجل الاستحقاق: بصفة عامة تفضل البنوك التجارية الودائع الطويلة الأجل لأنها تمكنها من توظيفها في استثمار مريح دون تعرضها لاحتمالية السحب المفاجئ، ومن هنا كلما شكلت الودائع لأجل وودائع

1 اكرم حداد ، مشهورمذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلى ومعاصر، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2010 ص 147 – 148.

2 رانية خليل حسان أبو سمرة، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص 37

3 عدنان تايه نعيمة، ياسين كاسب الخرشنة، مرجع سبق ذكره، ص. 205.

4 منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، مرجع سبق ذكره، ص 144.

5 باسل جبر حسن أبو زعتير، مرجع سبق ذكره، ص. 30.

التوفير نسبة كبيرة من موارد البنك كلما أدى ذلك إلى زيادة استثمار أعلى نسبة ممكنة من موارد البنك لان هذه الودائع تتميز بقدر كبير من الاستقرار والمرونة التمويلية.¹

6. سمعة البنك: والتي تشير إلى مراعاة عدم تعرض سمعة المركز المالي للبنك التجاري للتشكيك، فقد يظن البعض أن لجوء البنك إلى الاقتراض من البنك المركزي يعتبر مؤشر على ضعف سيولة البنك، ولذلك قد لا يفترض اللجوء إلى هذا النوع من التمويل إلا في حالات الضرورة القصوى، ويلجأ بدلاً من ذلك إلى تمويل احتياجاته من السيولة للقيام بعملياته المختلفة إما من خلال التركيز أكثر على سياسة جذب الودائع، أو من خلال بيع بعض أوراقه المالية التي تتكون منها محفظته المالية في السوق المالي.²

المطلب الثاني: مكونات الهيكل المالي في البنوك التجارية

حتى تستطيع البنوك التجارية ممارسة نشاطها بفعالية يجب أن يتوافر لديها موارد مالية ويجب أن تهتم بنوعية مواردها والعمل على استقرارها، وتنقسم مصادر الأموال في البنوك التجارية إلى مصدرين أساسيين مصادر داخلية ومصادر خارجية.

الفرع الأول: المصادر الداخلية

تعتبر المصادر الداخلية للأموال في البنوك عن رأس المال الممتلك أو حقوق الملكية.

1. مفهوم رأس المال الممتلك: يمثل رأس المال الممتلك جزء من السيولة في البنك الذي يمثل خط الدفاع في البنك كونه يعتبر حمايته الأموال المودعين وتأمينها اتجاه أية خسائر قد تتعرض لها البنوك، وذلك في حالة انخفاض قيمة أي بند من بنود الموجودات وعدم وجود مخصص يستوعب هذا الانخفاض في حين يقوم بدور رئيسي إلى حد ما في تمويل الموجودات السائلة، ولاسيما الأهمية النسبية للموجودات الثابتة صغيرة نسبياً مقارنة بحجم موجودات البنك.³

وقد وردت تعاريف لرأس المال الممتلك منها: أنه مجموع قيم الأسهم العادية مضافاً إليها الاحتياطات التي تمثل أرباحاً متولدة في أعوام سابقة ثم تقرر الإدارة احتجازها.⁴ ويعرف كذلك بأنه مجموع الأموال التي يحصل عليها البنك أو المؤسسات المالية من أصحاب المشروع عند بدء تأسيسه أو تكوينه وأية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليه في فترات لاحقة.

¹ رانية خليل حسان أبو سمرة، مرجع سبق ذكره، ص 38.

² باسل جبر حسن أبو زعتير، مرجع سبق ذكره، ص 31.

³ زياد نجم عبد، رائد عبد الخالق العبيدي، أثر رأس المال الممتلك على ربحية المصارف دراسة تحليلية المصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، مجلة دراسات محاسبة ومالية، العدد 17، العراق، 2011، ص 116.

⁴ فلاح حسن عداوي و آخرون، إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر و التوزيع، ط 3، عمان، 2006، ص 81.

ويعرف أيضا انه مجموع كل من الأسهم المدفوعة والأرباح غير الموزعة واحتياطيات البنك ويطلق عليه حق الملكية ويضاف إليه المخصصات التي يمنحها البنك لمواجهة خسائر غير متوقعة في الأنشطة والخاصة بالإقراض والاستثمارات.¹

ويعرف رأس المال بأنه مجموع قيم الأسهم العادية مضافا إليها الاحتياطيات والأرباح المحتجزة والمخصصات أو هو مجموع الأموال التي يحصل عليها البنك من أصحاب المشروع، بذلك يتكون رأس مال البنك من رأس المال المدفوع والاحتياطيات الخاصة لتدعيم الموارد المصرفية ومواجهة الخسائر.²

إن المقصود برأس المال هو القيمة الاسمية للأسهم العادية والاحتياطيات والذي يساهم في تخفيض مخاطر الاستثمار إلى أدنى حد ممكن من خلال التركيز على المتغيرات الداخلية والأبعاد الحقيقية للبيئة المحيطة بما يحقق التوازن والاستقرار والربحية ويقلل المخاطر.³

ويتضح مما سبق من التعاريف أن رأس المال الممتلك يتمثل في كل الأموال التي ساهم بها مالكي البنك بالإضافة إلى الاحتياطيات والأرباح المحتجزة.

2. وظائف رأس المال الممتلك: يمكن تلخيص وظائف رأس المال الممتلك في البنوك التجارية كما يلي:

- تمويل المباني والتجهيزات الرأسمالية التي يستخدمها البنك؛
- تدعيم ثقة المودعين والسلطات الرقابية في قدرات البنك على الصمود أمام الصعوبات التي تعترضه أثناء عمله.⁴
- وظيفة حماية المودعين؛
- الوظيفة التشغيلية حيث يجب أن يكون البنك قادرا على ممارسة نشاطاته وان يكون رأس المال كافيا لمقابلة ذلك وخاصة في بداية نشأته؛
- وظيفة الضمان لدائني البنك؛
- امتصاص الخسائر غير المتوقعة للحفاظ على الثقة في البنك؛
- يستخدم كأداة في يد الجهات الإشرافية لتقييد التوسع غير المطلوب في الأصول.⁵

3. مكونات رأس المال الممتلك

¹ سبجي فتحي محمد الطائي، الرسالة المصرفية ودورها في تعزيز القدرة التنافسية، محلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 19 العراق، 2010، ص 84.

² دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2012، ص 153.

³ نفس المرجع، ص 153.

⁴ - رضا صاحب أبو حمد ، إدارة المصارف مدخل تحليلى كمي معاصر، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ط 1 2002، ص. 115.

⁵ أحلام بوعبدلي، سياسة رأس المال في المصارف الجزائرية قبل وبعد الإصلاحات 1990 دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري، محلة الواحات للبحوث والدراسات ، العدد 13 ، جامعة غرداية ، الجزائر ، 2011، ص 80.

1.3 رأس المال المدفوع الأسهم العادية: ويمثل النواة الأولى لموارد البنك الذي يبدأ به نشاطه بتكوين ما يلزمه من أموال ثابتة ومستلزمات النشاط وما يتطلبه من الاتفاق على تسيير أعماله.

وتعتبر الأسهم العادية عن حصة في ملكية المؤسسة تخول لأصحابها الحصول على أرباح بعد تسديد التزاماتها اتجاه الآخرين، ويتم إصدار هذه الأسهم عندما يتم إنشاء بنك جديد، وكذلك عند إصدار أسهم جديدة للاكتتاب، فحاملو الأسهم العادية هم المؤسسون والمساهمون، ولذلك هم يمتلكون حق الشفعة، وكذلك السيطرة النهائية على شؤون المؤسسة، أي لهم حق التصويت.¹

2.3 الاحتياطات: الاحتياطات هي مبالغ تكونت على مر الزمن تكون تحت تصرف إدارة البنك في أي وقت، ومصدر هذه الاحتياطات الأجزاء المتقطعة من الأرباح قبل تصفية الأرباح والخسائر والأرباح الموزعة وعلاوة الإصدار²، وتشتمل الاحتياطات على الأنواع التالية:

أ- **الاحتياطات الرأسمالية:** تنجم عن إعادة تقييم موجودات البنك مثل المباني وغيرها، والتي قد تكون مضت مدة طويلة على شرائها، فيعاد تقييمها لتتلاءم مع سعر السوق الجاري، وقد تنجم عند إصدار البنك أسهم جديدة للاكتتاب بقيمة أعلى من قيمتها الاسمية فتضم الزيادة الناتجة عن قيمة الأسهم الاسمية لاحتياطات رأس المال تحت احتياطي علاوة الإصدار.³

ب **الاحتياطات القانونية:** التي تفرضها السلطات النقدية على البنوك، فهي عبارة عن اقتطاع نسبة معينة من الأرباح الصافية التي تحققها البنوك لتبقى داخل البنك ولا توزع بأي شكل من الأشكال، وتحدد هذه النسبة تبعاً للأوضاع الاقتصادية ولقانون الدولة التي يوجد لها البنك⁴.

ج **الاحتياطات الخاصة الاختيارية:** وهي احتياطات تكونها البنوك من تلقاء نفسها من غير أن يفرضها عليها القانون تحقيقاً لغرضين.⁵

-تدعيم المركز المالي للبنك في مواجهة المتعاملين والجمهور؛

-مواجهة كل خسارة في قيمة أصول البنك.

3.3 الأرباح المحتجزة: فقد يرى البنك أن الضرورة تقتضي عدم توزيع أرباح المساهمين في سنة معينة، أو الاكتفاء بتوزيع جزء منها و من ثم فإن الأرباح المتبقية غير الموزعة تضاف إلى الموارد الدائنة للبنك لمواجهة المقتضيات الإضافية للأمان التي قد يرى البنك ضرورة لها وفقاً لطبيعته

¹ سيرين سميح أبو رحمة، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص 33.

² حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود و المصارف، دار الصفا للنشر و التوزيع ، ط 1، عمان 2001، ص 125.

³ عمر محمد فهد شيخ عثمان، إدارة الموجودات المطلوبة لدى المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة، مذكرة دكتوراه في العلوم المالية و المصرفية، جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص 34.

⁴ عبد الرزاق بن حبيب خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2015، ص 165.

⁵ محمد عبد الفتاح الصرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 38.

وأعماله¹، حيث تعتمد على السياسة التي يقررها مجلس الإدارة تهدف إلى تنمية موارده الذاتية فهي سياسة تتلائم مع مصلحة كبار المالكين للبنك، لأن الاحتجاز يؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية للأسهم العادية، و هذه السياسة تتلائم مع توجهاتنا لبنك المركزي لأنها تدعم سيولة البنك و تزيد من معدلات حماية ودائع العملاء.²

4.3 المخصصات: يعرف المخصص بأنه مبلغ يخصم أو يحتجز من أجل استهلاك أو تجديد أو مقابلة النقص في قيمة الأصول أو من أجل مقابلة الالتزامات معلومة لا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة و المخصص عبء يجب تحميله على الإيراد سواء تحققت أرباح أم لم تتحقق.³

ونفرق هنا بين نوعين من المخصصات و هما مخصصات استهلاك الأصول و مخصصات مقابلة النقص في قيمة الأصول مثل مخصص الديون المشكوك فيها و مخصص هبوط الأوراق المالية، وتمثل المخصصات مصدرا من مصادر التمويل الذاتي للبنوك، وذلك خلال فترة من تكوين المخصص حتى التي يستخدم فيها الغرض الذي انشئ من أجله وخاصة المخصصات ذات الصفة التمويلية مثل مخصص استهلاك الأصول الثابتة، و يجب أن يأخذ بعين الاعتبار استثمار تلك المخصصات في الاستثمارات متوسطة و طويلة الأجل.⁴

(أ)أساليب زيادة رأس المال الممتلك: هناك العديد من الأساليب والطرق التي تستخدمها البنوك لزيادة رأسمالها:

➤ **زيادة رأس المال:** بإصدار أسهم جديدة يتمثل هذا الأسلوب في إصدار أسهم جديدة يتم الاكتتاب عليها سواء من قبل المساهمين القداماء أو تعرض للاكتتاب العام، ويمكن هذا الأسلوب البنوك من الحصول على موارد مالية جديدة،⁵ ويأخذ على هذا الأسلوب عيوب منها⁶:

-قد يترتب على هذه الزيادة انخفاض في ربحية السهم الحالية خاصة إذا كان عائد الاستثمارات الجديدة هي أقل من الفوائد الحالية؛

-يترتب على اعتماد هذا الأسلوب تحمل تكاليف إصدار للأسهم الجديدة، وكذلك تحمل تكاليف تسويقية وبعض المصاريف الإدارية؛

¹ باسل جبر حسن أبو زعتر، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2006 ، ص 27.

² دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ط 1 عمان 2012، ص. 145

³ عبد الرزاق بن حبيب خديجة خالدي، إساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 166

⁴ عبد الرزاق بن حبيب خديجة خالدي، نفس المرجع السابق، ص 166

⁵ سبحي فتحي محمد الطائي، الرسملة المصرفية و دورها في تعزيز القدرة التنافسية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 6 ، العدد 19، العراق، 2013 ، ص. 87

⁶ رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1 ، 2002، ص 117.

- إن إصدار الأسهم الجديدة يؤدي إلى دخول مساهمين جدد مما يؤدي إلى فقدان المساهمين القدماء الحق الرقابة والإدارة خاصة في ظل اختلال القوة التصويتية لهم.

➤ **زيادة رأس مال الممتلك باحتجاز الأرباح:** تعد الربحية إحدى أهم الأهداف الخاصة بالمؤسسات المالية المصرفية، ويعكس حجم الأرباح المتحققة و معدلات النمو فيها مدى الكفاية في استخدام الموارد المالية و حسن إدارتها، ولذلك فإن البنوك تسعى إلى تعظيم القيمة السوقية للأسهم وتمكن الإدارة من القيام بعمليات التطوير و التوسع، و لذلك تلجأ بعض الإدارات إلى احتجاز نسبة الأرباح المتحققة و إضافتها إلى رصيد رأس المال، الممتلك،¹ و بالرغم من مجموعة من المزايا التي يحققها في الأسلوب الآن هناك بعض الانتقادات الموجهة و هي:²

- يتصف حجم الأرباح المحتجزة بصغر طاقتها الاستثمارية حيث غالباً ما يكون حجم الأرباح المحتجزة ضئيل في السنة الواحدة.

- عدم ملائمة هذه السياسة الصغار المالكين والذين يعتمدون على هذه التوزيعات في تغطية احتياجاتهم الأساسية.

- قد تتولد آثار عكسية على القيمة السوقية للأسهم أي أن قيمة السهم عند توزيع الأرباح مضافاً إليها قيمة التوزيع تكون أكبر من القيمة السوقية عند إجراء التوزيعات من الأرباح.

➤ **زيادة رأس المال عن طريق تحويل السندات إلى أسهم:** شرعت الكثير من المؤسسات المصرفية في السنوات الأخيرة إلى تحويل السندات إلى أسهم بغرض زيادة رأس مالها، ويتم استبدال هذه السندات بعدد محدود من الأسهم أي يصبح الدائن مشاركاً في رأس المال و غالباً ما يكون سعر التحويل أي سعر التحويل أعلى من سعر السوق، وعادة ما يكون سعر الفائدة، و هذا النوع من السندات أقل من سعر الفائدة على السندات العادية، لأن الدائن قد يحقق أرباحاً رأسمالية نتيجة عملية التحويل التي ستدفع في المستقبل على السندات.³

ومن أبرز الفوائد التي يمكن البنوك أن تجنيها عند رفع أو زيادة رأس مالها الممتلك و هي كالاتي:⁴

- تعزيز رأس المال تلك البنوك بحيث تكون ملائمة مع نسبة المفروضة على البنوك العالمية؛

- تمكين البنوك من تفعيل مواردها البشرية الحالية واستقطاب الكفاءات المصرفية إذا توفرت الإجراءات المالية المناسبة؛

¹ رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف مدخل تحليلى كمي معاصر، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، ط 1، 2002 ص ، 117.

² فلاح حسن عداي الحسني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، مرجع سبق ذكره ، ص83.

³ سبجي فتحي محمد الطائي، مرجع سبق ذكره، ص. 87.

⁴ بلال نوري سعيد الكوري، عبد الحسين حاسم محمد، أثر رأس المال الممتلك في المخاطرة المصرفية، دراسة مقارنة بين مصرفي الأردننى الكويتى و الراجحى للاستثمار، مجلة الدراسات المحاسبية و المالية، جامعة بغداد المجلد 6، العدد 17، العراق، 2011، ص 279.

-تمكينها من زيادة انتشارها في البلد خلال زيادة عدة فروع لتلك البنوك و التي تعزز من قدرتها على استقطاب الودائع و إعطاء التسهيلات.

-تمكين البنوك من توفير التسهيلات المطلوبة للمؤسسات أو المجموعات التجارية أو الصناعية الكبيرة خصوصا أن الحد الأقصى لمبلغ التسهيلات المسموح إعطائها يرتبط ارتباطا مباشرا بحجم الأموال الخاص بكل بنك.

-تمكين البنوك الكبيرة من استعمال التكنولوجيا الحديثة مما يسهل منافسة البنوك الأجنبية الكبيرة أو البنوك المشتركة الحاملة في البلد.

-تعزيز قدرة البنوك على الحصول على تسهيلات كبيرة من البنوك العالمية وخاصة في حقل تعزيز الإعتمادات المستندية المفتوحة¹.

ب) نسب الملكية: تقيس هذه النسب مدى مساهمة أموال المساهمين (مصادر التمويل الداخلية) في تمويل الأصول وهي كمايلي²:

➤ **نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات:** تشير هذه النسبة إلى المدى الذي ذهب إليه البنك في الاعتماد على رأس المال الممتلك في تمويل الموجودات وتحسب هذه النسبة على النحو التالي³:

(نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات - رأس المال الممتلك) / إجمالي الموجودات

وعلى الرغم من أن نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات تعد من بين النسب التقليدية التي ينظر إليها البنك المركزي بشيء من الاهتمام عند قياس مدى كفاية رأس المال الممتلك إلا أنها تعاني من بعض العيوب من أهمها تعارضها مع مصالح الملاك المساهمين، فزيادة هذه النسبة يعني تحقيق حماية أفضل للمودعين، وهو ما يهدف إليه البنك المركزي إلا أنها تؤدي في الوقت نفسه إلى إحداث انخفاض في معدل العائد على رأس المال الممتلك مما يلحق به الضرر للمساهمين.⁴

➤ **نسبة رأس المال الممتلك على الموجودات ذات المخاطر:** يمكن تصنيف الموجودات إلى نوعين يتمثل الأول في الموجودات عديمة المخاطر كالسندات الحكومية والنقدية لدى البنك المركزي و النقد في الصندوق، أما النوع الثاني فهو الموجودات ذات المخاطر وتتمثل الموجودات التي يتوقع أن تتعرض إلى مخاطر معينة، وعموما فإن هذا المؤشر يعاني من مدى قدرة وكفاءة رأس المال الممتلك

1 بلال نوري سعيد الكروي مرجع سبق ذكره، ص25

2 يونس هاني صالح عبد الغني، محمد محمود بني عيسى، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية مقارنة مع المصارف التقليدية العاملة في الأردن في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 13، العدد

1، الأردن، 2013 ص. 7

3 زياد نجم عبد، رائد عبد الخالق العيدي، اثر راس المال الممتلك على ربحية المصارف دراسة تحليلية لمصرف الشرق

الأوسط العراقي للاستثمار، مجلة دراسات محاسبة مالية جامعة بغداد العدد 17 العراق 2011، ص 123

4 ضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط 1 2002،

ص. 119.

في مواجهة الخسائر المحتملة في الموجودات ذات المخاطر، ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالصيغة التالية: ¹

رأس المال الممتلك / الموجودات ذات المخاطر

كما هو واضح هذه النسبة تقيس مدى الحماية التي تقدمها حقوق الملكية لمواجهة الخسائر الرأسمالية التي قد يتعرض لها البنك إذا ما انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية، أو ما إذا فشل في تحصيل أحد القروض التي سبق أن قدمها لأحد العملاء، و مما يذكر في هذا الصدد أنه وفق للجنة بازل الدولية تقتضي بأن لا تقل نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة عن 8%.

➤ **نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي القروض:** تعتبر هذه النسبة قياساً هامش الأمان في مواجهة مخاطر الفشل في استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض يتم حساب هذه النسبة بالصيغة التالية:

رأس المال الممتلك / إجمالي القروض

ويعاب على هذه النسبة تجاهلها الحقيقة أن بعض القروض ليست في حاجة إلى هامش أمان و يقصد بها القروض بضمان عيني، لذا قد يكون من الأفضل إيجاد هامش أمان للقروض التي لا تتمتع بضمان عيني و بذلك تظهر النسبة السابقة على النحو الآتي: ²

رأس المال الممتلك / مجموع القروض دون ضمان عيني

➤ **نسبة رأس مال الممتلك مجموع الودائع:** يستدل من هذا المؤشر على مدى كفاية رأس المال الممتلك في مواجهة السحوبات المفاجئة المحتملة من الودائع و يمكن التعبير عن هذه النسبة بالصيغة التالية: ³

رأس مال الممتلك / مجموع الودائع

➤ **نسبة رأس الممتلك إلى استثمار الأوراق المالية:** تقيس نسبة رأس المال الممتلك إلى استثمار الأوراق المالية هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية و يتم حسابها على النحو الآتي: ⁴

رأس المال الممتلك / مجموع الاستثمارات في الأوراق المالية

ومعدل الالتزامات العرضية تمثل الالتزامات العرضية مجموعة الحسابات خارج الميزانية العمومية للبنوك، و غالباً ما تمثل مبالغ الاعتمادات المستدينة و يحسب هذا المعدل من العلاقة التالية:

¹ فلاح حسين عداي السبيسي، مرجع سبق ذكره، ص.86.
² زياد نجم عبد، رائد عبد الخالق عبيدي، أثر رأس المال الممتلك على ربحية المصارف دراسة تحليلية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، مجلة دراسات محاسبة و مالية جامعة بغداد العدد 17 العراق 2011 ، ص 125.
³ سريين سمح أبو رحمة، مرجع سبق ذكره، ص 36.
⁴ رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة ط1 عمان 2012، ص 121.

رأس المال الممتلك على الالتزامات العرضية - رأس المال الممتلك / الالتزامات العرضية

يعكس انخفاض هذا المؤشر مؤشرا ايجابيا على قدرة البنك من الوفاء بالتزاماته العرضية أي تلك الالتزامات الناجمة في بعض الأحيان من متغيرات غير محسوبة أو غير مستمرة.¹

الفرع الثاني: المصادر الخارجية

توفر هذه المصادر الجانب الأكبر من الأموال اللازمة لتشغيل البنك و القيام بوظائفه المختلفة.²

1. الودائع

1.1 مفهوم الودائع وطبيعتها

تعد الودائع الشريان الحيوي الذي يمد البنك بأموال استثماراته المختلفة و المصدر الرئيسي لتنمية الموارد المالية، لذلك برعت البنوك خلال السنوات القليلة المنصرمة في استعمال سياسة التسويق المصرفي لاستقطاب الودائع بشتى الطرق لشدة المنافسة ما بين البنوك³، و يمكن تعريف الوديعة على أنها اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغا من النقود وسيلة من وسائل الدفع يلتزم بمقتضاه البنك برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب أو حينما يحل أجله، كما يلزم بدفع فوائد على قيمة الوديعة⁴.

كما تعرف الوديعة في المفهوم التقليدي بأنها كل الأموال التي يتلقاها البنك مع التزامه بإرجاعها إلى أصحابها عند طلبها أو حسب الاتفاق بينه و بين صاحب المال⁵.

كما تعرف أيضا على أنها مبالغ مالية مقيدة في دفاتر البنوك التجارية وتكون إما بالعملات المحلية أو الأجنبية يتعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك.⁶

كما يمكن تعريف الوديعة بأنها : التزام بنك من البنوك بدفع مبلغ معين من النقود القانونية للمودع أو لشخص يحدده عند الطلب أو بعد فترة معينة تحدد باتفاق بين المودع و البنك، وأي كان نوع الوديعة فالدين هو مبلغ من مبالغ من النقود القانونية و الدائن صاحب الوديعة و المدين هو البنك⁷.

¹ فلاح حسن عداي السيسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 86-87.

² عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، اساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2015 ص 167

³ ميثاق هاتف عبد السادة الفتلاوي، بلال نوري سعيد الكروي، رأس المال الممتلك والودائع ودورها في تحديد السياسة الافتراضية للمصرف دراسة مقارنة بين مصرفي الأردنّي الكويّتي و الجارجي للاستثمار، مجلة جامعة اهل البيت المجلد 1 العدد 10 العراق، ص 138.

⁴ عبد السلام لفتة سعيد، تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 11، العراق، 2006، ص 307.

⁵ شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإرادات و التكلفة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013، ص 63

⁶ حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، مؤسسة الثقافة الجامعية الاسكندرية، مصر 2009 ص 69.

⁷ نفس المرجع السابق، ص 80 .

وهناك استراتيجيات عديدة لتنمية الموارد المالية للبنوك إلا أن البنوك التجارية لها مبرراتها المنطقية والاقتصادية في تقبل الودائع على غيرها في تنمية هذه الموارد و من أبرز هذه المبررات:

- أن تكلفة الودائع أقل بكثير من رأس المال و الأرباح المحتجزة، أي أن تكلفة الاقتراض تفوق تكلفة الودائع لأن المقترضين عادة ما يتعرضون لمخاطر أكبر و بعبارة أخرى تكلفة الودائع تتمثل في معدل الفائدة الصريح و الضمني الذي يدفعه البنك للمودعين، بينما تكلفة رأس المال و الأرباح المحتجزة تتمثل في الفائدة الذي يمكن للمستثمرين الحصول عليه لو أنهم استثمروا أموالهم في استثمارية بديلة تنطوي على نفس درجة المخاطرة التي تنطوي عليها الاستثمار في صناعة البنك¹.

- إن رأس المال و الاحتياطات و الاقتراض لا تمثل مصادر خصبة و حيوية يمكن للبنك الاعتماد عليها في تدعيم و تطوير طاقاته و إمكاناته الاستثمارية و التمويلية،² علاوة أن فكرة تنمية الموارد المالية بإصدار الأسهم قد لا تكون مقبولة من قبل حملة الأسهم القدامى لأنه يقلص من حجم الفائدة و يلحق ضررا بمواقعهم التصويتية، كما أن الكثير من البنوك لا تحبذ احتجاز الأرباح باعتبار الأرباح الموزعة تعتبر مؤشرا على نجاح البنك.³

2.1 أنواع الودائع: توجد عدة أنواع من الودائع لدى البنوك التجارية أهمها:

➤ **الودائع تحت الطلب:** وهي حقوق على البنك التجاري يمكن تحويلها بشكل فوري للنقد من خلال سحب شيك عليها من قبل المودعين، ولأن السحب عليها يمكن أن يجري في أي وقت تلجأ البنوك إلى الاحتفاظ بموجودات على درجة كبيرة من السيولة يمكن تحويلها إلى نقد عند الضرورة لمواجهة سحبات المودعين.⁴

كما لا يمكن لأصحاب هذا النوع من الودائع الاستفادة من فوائد وهو لا يستطيعون أن يفرضوا ذلك على البنوك نظرا لطبيعة الجارية للوديعة، على الرغم من أن البنك بإمكانه استعمال هذه الودائع في منح القروض و لا شيء يمنعه من ذلك سوى ما يتوقعه من عمليات السحب و هناك من الأنظمة المالية ما يمنح مراعاة إعطاء فوائد على هذه الودائع و يسمح مثل هذا الأمر للبنوك باستعمال موارد مالية غير مكلفة، الأمر الذي يسمح بالتوسع في القرض نظرا لتكلفته المنخفضة نسبيا.⁵

➤ **الودائع الثابتة:** وهي الودائع التي يتم دفعها للعميل المودع بين فترة محددة من إيداعها أو بعد مدة من الإشعار المقدم للبنك لسحبها وهي:

- **ودائع لأجل:** أ الودائع لأجل: تمثل الودائع لأجل تلك الأموال التي يرغب الأفراد والهيئات الخاصة والعامة في إيداعها في البنوك لمدة محددة مقدما (15) يوم أو ثلاثة أشهر أو ستة

¹ ميثاق هاتف عبد السادة الفتلاوي، بلال نوري سعيد الكروي، مرجع سبق ذكره، ص 138.

² صادق راشد الشمري، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، دار صفا للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009، ص 344.

³ - ميثاق هاتف عبد السادة الفتلاوي، بلال نوري سعيد الكروي، مرجع سبق ذكره، ص. 138.

⁴ عبد المنعم السيد علي نزار سعد الدين العيسى النقود والمصارف و الأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2004 ص 140

⁵ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2005، ص 26.

أشهر أو سنة لا يجوز السحب منها جزئياً أو كلياً قبل انقضاء الأجل المحدد لإيداعها¹ ، لذلك البنك يقبل هذا النوع من الودائع لأنها لا تتطلب منه الاحتفاظ بقدر كبير من السيولة النقدية، مما يتيح الفرصة للبنوك لاستثمار هذه الأموال بعائد استثمار مرتفع يمكن للبنك من دفع فوائد معقولة تتزايد بتزايد فترة بقاء الوديعة بالبنك².

- **ودائع تحت إشعار (إخطار)³**. وهي ودائع مربوطة بزمن معين، إلا أن صاحبها يستطيع سحبها قبل تاريخ استحقاقها و دون خسارة الفائدة عليها، بشرط إبلاغ البنك و بفترة كافية يكون اتفاق بين العميل و المصرف عليها⁴، و لا يجوز أن تقل مدة الإخطار عن 15 يوماً، و بذلك يتاح للبنك فرصة لإمكانية توفير سيولة لتلبية طلب العميل بعد انتهاء مدة الإخطار يحول المبلغ سبق الإخطار عنه إلى حساب تحت الطلب⁵، و بالمقابل يدفع البنك فائدة على هذه الودائع قد تكون معدلاتها أقل أو مساوية على الفوائد على الودائع لأجل و مما تتميز به هذه الودائع بالنسبة للبنك في أنه يحتفظ مقابلها بنسبة من الاحتياطي النقدي أقل من تلك التي ينبغي الاحتفاظ بها مقابل الودائع الجارية، وبالتالي هذه الودائع تعطي مرونة للبنك في توظيف أمواله⁶.

➤ **ودائع التوفير:** إن فكرة حسابات التوفير نشأت الجذب صغار المدخرين و هي تتمثل في ادخارات يدعها أصحابها لحين الحاجة إليها لدى البنوك أو صناديق التوفير، أما الفائدة التي تدفع على هذا النوع من الحسابات فيكون سعراً قريباً من سعر الفوائد التي تدفع الحسابات الودائع الآجلة ويزود صاحب الحساب بدفتر يومية فيه قيد قيمة الإيداع أو السحب من الحساب و الرصيد و التاريخ الذي تم فيه السحب أو الإيداع، تحرم التشريعات في بعض الدول فتح حسابات توفير المؤسسات الأعمال، بينما تمنح تشريعات أخرى حد أقصى للمبالغ التي يمكن للمؤسسة إيداعها في ذلك الحساب و تحتسب فوائد التوفير عادة في نهاية السنة على أساس الرصيد الشهري الأدنى لكل شهر من أشهر السنة بسعر فائدة محدود⁷. تهدف البنوك إلى تشجيع هذه الودائع بشكل كبير، لأنها تتمتع

¹ عبد السلام لفتة سعيد، تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد 11 العراق 2006 ، ص 110

² مكرم عبد المسيح باسلي، المعاملات المصرفية المحاسبية والاستثمار وتحليل القوائم المالية، المكتبة العصرية، مصر، 2008، ص 56

³ خالد أمين عبد الله إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2006، ص 85

⁴ أكرم حداد، مشهور هنلول، النقود و المصارف مدخل تحليلي و معاصر، دار وائل للنشر ط3 عمان 2010 ، ص 105

⁵ عبد الغفار حنفي رسمية زكي قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 108

⁶ عبد السلام لفتة سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 110

⁷ نفس المرجع السابق، ص 109.

بميزة الاستقرار وبالمقابل لا يتقاضى المودعين عليها فائدة كبيرة، ولذلك تشتد المنافسة بين البنوك على جذب صغار المودعين لديهم من خلال منحهم الحوافز العديدة¹.

➤ **الودائع الائتمانية** هي ليست نتيجة إيداع حقيقي و إنما هي ناشئة عن فتح حسابات ائتمانية و استخدام هذا الائتمان من جانب الأفراد والمؤسسات للقيام بنشاطهم الاقتصادي و احتمال أصحاب الشيكات لمسحوبة على هذه الحسابات المطالبة بسداد قيمتها² ، فحينما يقوم صاحب وديعة حقيقية بتحرير شيك لفائدة شخص ما دون أن يقوم هذا الشخص بسحب فعلي للنقود، فان البنك يقوم بتسجيل هذه العمليات محاسبيا يجعل حساب المسحوب عليه مدينا و حساب المستفيد دائنا إن هذا التحويل بين الحسابين يعتبر بالنسبة للبنك وديعة ليست فعلية و لكنها تسمح بالتوسع في القرض دون أن يدفع نقود حقيقية، إذن فالودائع الائتمانية و هي عبارة عن ودائع كتابية تزيد كلما قلت الأموال المسحوبة فعلا من البنك أو تنقص مع زيادتها³.

أ- **القروض المصرفية:** تعتبر القروض المصرفية بين البنوك من أهم مصادر الأموال للبنوك التجارية في الوقت المعاصر⁴ ، و تتمثل في القروض التي يتحصل عليها البنك التقليدي من بنوك أخرى سواء أكانت محلية أو أجنبية وقد تكون في بعض الحالات البنك المقرض هو البنك المركزي⁵.

أ- **الاقتراض من البنوك التجارية:** يمثل الاقتراض من البنوك التجارية أحد أهم المصادر التي يعتمد عليها البنك التجاري عندما يحتاج إلى أموال التوظيف أو يواجه عجز في السيولة و هو يعتبر اقتراض قصير الأجل و يأخذ صورا أهمها: فائض الاحتياطي الإلزامي شهادات الإيداع و اتفاقيات إعادة الشراء⁶، إلا أن هذه الطريقة لا ينظر إليها بعين الارتياح نظرا لما تعطيه هذه الطريقة من ضعف مالي للبنك المقترض، إضافة إلى أن المصدر غير مضمون نسبيا نظرا لأن ظروف البنوك متشابهة نوعا ما، مما يجعل جميع البنوك تحتاج إلى أموالها الأمر الذي يجعلها غير مستعدة لإقراضها، فتلجأ البنوك أخيرا إلى البنك المركزي⁷.

¹ أكرم حداد مشهور هذلول مرجع سبق ذكره، ص 165

² مصطفى رشدي شحة، **النقود والبنوك والائتمان**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999، ص 109

³ طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4 ، 2005، الجزائر، ص 28.

⁴ مصطفى رشدي شحة، مرجع سبق ذكره، ص.109

⁵ شوقي بورقية، **التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإيرادات و التكلفة**،

عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ط1 الأردن 2013 ، ص.64

⁶ حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**، مذكرة

دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 2013 ، ص.26

⁷ سيرين سميح أبو رحمة، **السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة مذكرة المحاسبة و التمويل**، الجامعة

الإسلامية غزة، فلسطين، 2009، ص.32

ب- الإقتراض من البنك المركزي: إحدى الوظائف البنك المركزي الأساسية هي الملجأ الأخير

للإقتراض وهذه الوظيفة تفرض على البنك المركزي تقديم التمويل إما بصورة مباشرة للبنوك

التجارية من خلال القروض أو توفير السيولة لها من خلال إعادة خصم الأوراق التجارية لديها.¹

- تقديم القروض و السلف يعمل البنك المركزي كبنك البنوك، فيقدم لها قروضا لمساعدتها على

تلبية حاجاتها، والتسهيلات التي يعطيها البنك المركزي للبنوك في حالة اقتراضها منه تفوق معدل

الفائدة الذي يتقاضاه، و ذلك لأنه غالبا ما يمنح هذه القروض ليشجع البنوك على الاقتراض

لتمويل النشاطات التي يرغب في تشجيعها.²

- إعادة الخصم: تخصم البنوك التجارية عادة أوراقا و سندات مالية للمتعاملين و بدلا من أن تحمد

قيمتها لحين استحقاقها تعيد خصمها لدى البنك المركزي و تدفع له بالمقابل معدل الخصم الذي

يتقاضاه البنك المركزي و تربح الفرق بين المعدلين معدل الخصم الذي يتقاضاه من مالك الورقة

الأصلي، و معدل إعادة الخصم الذي تدفعه للبنك المركزي، ومن هنا يتضح أن معدل إعادة

الخصم يكون أقل من معدل الخصم، و يفضل البنك في الأحوال العادية وعند توفر النقود في

خزائنه أن يحتفظ بهذه الأوراق لحين استحقاقها.³

ت) الاقتراض من سوق رأس المال يعتبر هذا النوع من الاقتراض طويل الأجل يلجأ إليه البنك لغرض

تدعيم رأس ماله و زيادة طاقته الاستثمارية، كما تعتبر هذه القروض حماية للمودعين من المخاطر

التي يتعرض لها البنك التجاري، و يتمثل هذا النوع من الاقتراض، إما في إصدار البنك سندات

طويلة الأجل، أو من خلال اقتراض مباشر من البنك أو أي مؤسسة مالية أخرى غير البنك المركزي

و البنوك التجارية و في كلتا الحالتين يدفع البنك فائدة على هذه الأموال حسب آجال استحقاقها.⁴

و يتميز الاقتراض من سوق رأس المال عن الودائع، بكونه لا يخضع لمتطلبات الاحتياطي

القانوني وكذلك فان رصيد القرض غالبا ما يظل ثابتا طوال فترة الاقتراض ، أما أقساط تسديد القرض مع

الفوائد المترتبة عليه فهي معروفة مقدما سواءا من حيث القيمة أو التوقيت مما يعني انخفاض تكلفة

إدارتها، وعلى الرغم من المزايا فان للقروض طويلة الأجل بعض العيوب من أهمها: أنها لا تمثل مصدرا

خسبا لاحتياطات البنوك، إذ يصعب على البنوك الصغيرة الحصول عليها بشروط ملائمة، كما قد تضع

التشريعات المالية حد أقصى لها.⁵

¹ أكرم حداد مشهور مذلول، مرجع سبق ذكره، ص 165

² سرين سميح ابو رحمة، مرجع سبق ذكره، ص 32.

³ محمد عبد الفتاح الصرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص 49-50.

⁴ حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، مذكرة

دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2013 ص ص 26-27

⁵ رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف مدخل تحليلى كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1 2002،

ث- مصادر تمويل أخرى:

- التأمينات المختلفة وهي التأمينات التي يصنعها الأفراد في البنوك مثل التأمينات الاعتمادات المستندية¹.

- أرصدة و صكوك مستحقة الدفع: يتميز هذا المصدر إضافة إلى انه مصدر أموال غير ثابت، فانه يشكل نسبة متتالية من مجموع تمويل الأصول².

3. **نسب المديونية:** تقيس هذه النسب مدى اعتماد المؤسسة على الدين في تمويل استثماراتها بالمقارنة بالتمويل المقدم من المالكين، وتسمى أيضا رافعة التمويل لأنها تقيس نسب استخدام الدين في شكل تمويل المؤسسة³ و من أهم هذه النسب:

أ- **نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات:** يتم احتساب نسبة الاقتراض بقسمة إجمالي الديون على إجمالي الموجودات وتشمل هنا إجمالي الديون كافة أنواع الديون سواء قصيرة أو طويلة الأجل، لذا فان هذا المعدل يعطي مؤشرا للمدى الذي وصل إليه البنك في تمويل موجوداته من أموال الاقتراض أو أموال الغير. ارتفاع هذا المؤشر يشير إلى زيادة درجة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات المقرضة وكذلك ملاك البنك ويمكن التعبير عن هذا المعدل باستخدام المعادلة التالية⁴:

نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات: إجمالي الديون / إجمالي الموجودات

ب - **نسبة الاقتراض على حقوق الملكية:** يؤدي ارتفاع نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية إلى ارتفاع الفوائد المدفوعة عن الأموال المقترضة و من ثم زيادة التكاليف الثابتة، لذا يفضل المقرضون أن تكون نسبة مقبولة، و ذلك يكون ارتفاعها يؤدي إلى مخاطر عدم إيفاء بالالتزامات الدفع عند تصفية البنك في حالة تحقق خسائر جسيمة⁵، و تزيد أيضا مخاطر المستثمرين لأن عدم القدرة على خدمة الدين قد يؤدي إلى الإفلاس، و يعتبر انخفاض هذه النسبة بشكل عام عن حماية أفضل للدائنين و يعبر أيضا عن وجود قدرة كامنة على الاقتراض لدى المؤسسة⁶، يتم حساب هذه النسبة بالمعادلة التالية⁷:

نسبة الاقتراض على حقوق الملكية = إجمالي القروض / إجمالي حقوق الملكية

¹ محمد عبد الفتاح الصرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 51

² رضا صاحب أبو حمد، مرجع سبق ذكره، ص. 86

³ عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، دراسة تطبيقية على المصارف

التجارية الوطنية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية غزة فلسطين 2008، ص 37

⁴ رضا صاحب أبو حمد، دراسة مستوى كفاءة رأس المال الممتلك في مصرف الشرق الأوسط العراقي و ديونه للفترة

1996-2003، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد 1، العراق، 2006، ص 354.

⁵ علاء فرحان طالب إيمان شيخان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفا

للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011، ص 94

⁶ عمار أكرم عمر الطويل، مرجع سبق ذكره، ص 38

⁷ علاء فرحان طالب إيمان شيخان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص . 94

ج-معدل تغطية الموجودات: يقيس معدل تغطية الموجودات مدى قدرة صافي الموجودات الثابتة على تغطية الديون متوسطة و طويلة الأجل، فكلما كان هذا المعدل مرتفع كلما كان البنك في وضع جيد و مركزه المالي متين و يستخرج هذا المعدل على النحو التالي:¹

معدل تغطية الموجودات الثابتة - صافي الموجودات الثابتة / الديون متوسطة و طويلة الأجل

المطلب الثالث: العلاقة بين الهيكل المالي والربحية

يعد الهيكل المالي من أهم القرارات التي تتخذها المؤسسة، وذلك لتأثيره المباشر في تحقيق أهدافها وممارسة أنشطتها المختلفة، وهو يتعلق بالمفاضلة بين مصادر الأموال المتاحة للمؤسسة سواء كانت أموال الملكية أو أموال الديون، سواء كانت مصادر طويلة الأجل أو متوسطة أو قصيرة الأجل، كما يتعلق باختيار المصادر التي تسهم في تدنية التكاليف وتعظيم ربحية المؤسسة، في هذا الجزء سنبحث في العلاقة بين الربحية ومختلف مصادر التمويل.

الفرع الأول العلاقة بين مصادر التمويل قصيرة الأجل والربحية:

يعتبر التمويل بالقروض قصيرة الأجل أقل تكلفة من التمويل بالقروض طويلة الأجل أو

سندات الدين وبالتالي أكثر ربحية ويرجع ذلك لسببين:

- أن أسعار الفائدة قصيرة الأجل تكون أدنى عادة من أسعار الفائدة طويلة الأجل لأن درجات المخاطرة مرتبطة بالتسليف طويل الأجل.

- أن الاقتراض قصير الأجل يعطي المؤسسة مرونة أكبر ذلك أن المؤسسة تستطيع أن تسدد القرض قصير الأجل عند استحقاقه أو تجده بحسب احتياجاتها للأموال، فإذا تناقصت حاجة المؤسسة للأموال وكانت قروضها طويلة الأجل فإن على المؤسسة تحمل تكاليف الفائدة العالية على هذه القروض في أوقات لا تحتاج فيها إلى التمويل مما يزيد من تكاليف التمويل ويخفض من ربحية المؤسسة. نستنتج من هذا أنه بصورة عامة كلما قصرت آجال استحقاق ديون المؤسسة كلما كان الخطر أكبر والربحية أعلى والعكس صحيح.

إن قرار هيكل رأس المال أمر حاسم لأي منظمة تجارية، وذلك بسبب تأثير مثل هذا القرار على قدرة المنظمة على التعامل مع بيئتها التنافسية. حسب دراسة العلاقة بين هيكل رأس المال و ربحية المؤسسات المدرجة في سوق الخليج للأوراق المالية خلال الفترة (2002-1998)، تبين وجود علاقة ايجابية كبيرة بين الهيكل المالي للمؤسسات و ربحيتها (معدل العائد)، مما يشير إلى أن المؤسسات الرابحة تستخدم المزيد من الديون قصيرة الأجل لتمويل عملياتها.²

¹ رضا صاحب ابو حمد ، مرجع سبق ذكره، ص. 356

² Joshua Abor, **The Effect Of Capital Structure On Profitability: An Empirical Analysis of Listed Firms in Ghana**, The Journal of RISK FINANCE, 2005, p 444.

الفرع الثاني: العلاقة بين المصادر المملوكة طويلة الأجل والربحية

إن نسبة الهيكل المالي إلى العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كل على حدى، له تأثير ايجابي، مما يدل على أن زيادة التمويل بالاحتياطات و الأرباح المحتجزة يعمل على زيادة نصيب المساهمين من الأرباح.¹ إن التمويل الداخلي بالأرباح المحتجزة يعتبر أفضل بدائل التمويل وتأتي هذه الأفضلية من كونه أرخص بدائل التمويل أي أقلها كلفة والذي تكاد تكون معدومة ويعبر عنها بكلفة الفرصة البديلة.² يتمثل التمويل بالملكية أساسا في زيادة أصحاب حقوق الملكية لحصصهم في ملكية المؤسسة، سواء تم ذلك في شكل حصص مدفوعة من جانب أصحاب حقوق الملكية أو اسهم مجانية بنصيبهم من الأرباح، فيؤثر ذلك على صافي الأرباح المحققة.³

الفرع الثالث العلاقة بين المصادر المقترضة طويلة الأجل والربحية:

إن التمويل طويل الأجل يؤثر وبدرجة كبيرة على مقدار الأرباح التي من الممكن أن تحصل عليها المؤسسات. وبالتالي من الممكن أن ينعكس ذلك على الميزة التنافسية للمؤسسة وقدرتها على البقاء والنجاح في العمل تساعد أشكال التمويل طويل الأجل على تقليل مستوى المخاطرة التي من الممكن أن تتعرض لها المؤسسة وإشكال التمويل طويل الأجل هي ذات كلفة اقل بالمقارنة مع مصادر التمويل قصيرة الأجل. تشير الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين الربحية ونسبة الدين، والسبب في ذلك أن المؤسسات التي تتمتع بربحية متدنية وتواجه فرصا استثمارية جيدة دون شك ستلجأ إلى التمويل الخارجي وستبدأ بالديون قبل إصدار حقوق الملكية. ووفقا لمبدأ التدرج في استخدام مصادر التمويل هذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع مستوى الديون في المؤسسة.⁴

وجود علاقة عكسية بين الدين والربحية في المناطق التي يكون فيها الطلب على الائتمان المصرفي أعلى، يكون العرض المصرفي أقل فان الارتباط السلبي يخيم عليه تأثير عكسي، قلة الموارد المالية تجعل تقييم الجدارة الائتمانية أكثر انتقائية، وبالتالي تعتبر المؤسسات ذات الرافعة المالية العالية هي المؤسسات التي لديها ربحية أعلى في المقام الأول.⁵

¹ اسمهان، خلف عثمان نقار وآخرون، أثر الهيكل المالي في ربحية المصارف الإسلامية، دراسة حالة مصرف سوريا الدولي الإسلامي للفترة (2010 / 2017)، 2018، ص16

² فتيحة مزهر عبد الرضا القرشي، التمويل الداخلي بالأرباح المحتجزة والربحية في الشركات - دراسة تطبيقية في سوقى دبي و ابوظبى للأوراق المالية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 2، 2012، ص 22

³ http://Specialities.bayt.com/at/specialities_consultee_le_05/04/2024_a_14:58.

⁴ محمد عبد الله شاهين محمد، سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية، ط 1، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة 2017 ص 95

⁵ Marco Muscettola, Franco Naccarato, The Casual Relationship Between Debt and Profitability: The Case of Italy Athens journal of Business and Economics Vol.2, No.1, 2016.P:17.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

موضوعنا حلقة تكمل سلسلة البحوث السابقة ومحطة جديدة تستند إليها البحوث اللاحقة لهذا وبصدد الإلمام بموضوع البحث تم الاطلاع على عدد من الدراسات الجامعية والبحوث العلمية التي تمت ضمن حقل أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك التجارية وأقربها صلة من موضوع مذكرتنا

المطلب الأول: الدراسات السابقة الوطنية

1) دراسة (بوشارب وباجدي، 2022/2021) بعنوان: "مساهمة الهيكل المالي في ربحية البنوك التجارية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك التجارية دراسة (البنك الوطني الجزائري) - BNA (2010-2020)، وتتبع أهمية هذا الدراسة من الهدف الأساسي الذي تسعى إليه البنوك التجارية وهو تعظيم ربحيتها ومن أهم هذه الأهداف القرارات المالية المتعلقة باختبار تركيبية الهيكل المالي في البنوك التجارية.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى:

- عند التمويل بواسطة رأس المال الممتمك يؤدي إلى ارتفاع معدل ربحية الموجودات؛
- هناك علاقة طردية بين نسبة رأس المال الممتمك على إجمالي موجودات ونسبة العائد على الموجودات؛
- لا يوجد دلالة أثر على نسبة عائد على الموجودات؛
- أن التمويل بواسطة رأس المال الممتمك في البنك الوطني الجزائري BNA يعمل على زيادة نصيبه من الأرباح.

2) دراسة (بن الزغدة وبن بخمة، 2019/2018)، بعنوان: "أثر الهيكل المالي على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية"

هدفت الدراسة إلى توضيح كيفية تأثير الهيكل المالي للمؤسسة على تكلفة أموالها الكلية والاستفادة من ذلك قصد التحكم في إدارة الأموال واستعمالها بشكل كفؤ وفعال في المستقبل. محاولة الاطلاع على سلامة القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، التعرف على المؤشرات والنسب المالية المستخدمة في تحليل الهيكل المالي وإبراز دور الهيكل المالي كأداة فعالة لاتخاذ القرارات المالية في المؤسسة محل الدراسة.

وتوصلت الدراسة الي العديد من النتائج أهمها:

- الهيكل المالي عبارة عن مزيج من مختلف المصادر التمويلية المتاحة أمام المؤسسة لتمويل مختلف احتياجاتها؛

- يعتبر الهيكل المالي من أبرز المواضيع التي لاقت اهتماماً واسعاً، وهو ما نتج عنه ظهور عدة نظريات مفسرة له؛
- تعتبر القرارات المالية من أهم القرارات في المؤسسة، إذ على أساسها يتحدد مستقبل المؤسسة، فكلما كان القرار المالي رشيداً كلما أدى ذلك للوصول للأهداف المراد تحقيقها من طرف المؤسسة؛
- تعتبر مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية إضافة إلى أثر الرفع المالي من أهم أدوات التحليل المالي التي توضح الرؤية للمسير في كيفية المفاضلة بين المصادر التمويلية وكيفية التوفيق بينها واختيار أنسبها، وبالتالي اتخاذ قرارات مالية صائبة للمؤسسة الاقتصادية عدة مصادر التمويل احتياجاتها، حيث أنها تختار هيكلها المالي الذي يتناسب مع واقعها والمحيط الذي تنشأ وتتنمى فيه، بما يحقق أعلى عائد ممكن بأقل تكلفة.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة العربية

1) دراسة (الصالح والبراك، 2024)، بعنوان: " أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية المدرجة في السوق المالي السعودي (التداول)"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية، وتمثل مجتمع الدراسة في البنوك الإسلامية المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي، وتم أخذ عينة مكونة من أربعة بنوك هي: (بنك الراجحي، بنك الجزيرة، بنك البلاد وبنك الإنماء) لمدة خمسة سنوات من (2017، 2021). وتم اعتماد مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والقياسية بتطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط، وذلك لتلخيص العلاقة بين هيكل رأس المال ونسب الربحية حيث شمل النموذج متغيران مستقلان متمثلان بنسبة التمويل الداخلي والخارجي بينما تمثل نسب الربحية المتغير التابع. وفي ظل افتراض عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل رأس المال في المتغيرين التابعين (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) على نسبة ربحية البنك.

توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لهيكل رأس المال على العائد على الأصول في البنوك عينة الدراسة، كما أوجدت الدراسة علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية لنسبة التمويل الداخلي على العائد على حقوق الملكية، وكذلك وجود أثر طردي ذو دلالة إحصائية لنسبة التمويل الخارجي على العائد على حقوق الملكية، بينما حجم المصرف كان له تأثير طردي وذو دلالة إحصائية على ربحية البنوك الإسلامية السعودية عينة الدراسة.

2) دراسة (حزوري، 2018/2017)، بعنوان: "العوامل المؤثرة في ربحية المصارف"

هدفت الدراسة التي يهدف هذا البحث دراسة على العوامل المؤثرة في ربحية البنوك التجارية في سورية، والخروج بتوصيات تساعد البنوك في تعزيز العوامل التي من شأنها المحافظة على الأرباح

وزيادتها، ومعالجة العوامل التي تؤدي الى تحقيق الخسائر أو تخفيض ربحية تلك البنوك لتفاديها واقتراح الحلول الملائمة لها.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من بينها:

- يوجد علاقة ارتباط جيدة وغير خطية بين الربحية وحجم حقوق الملكية في كل من بنك بيمو السعودي الفرنسي. بينما كانت علاقة الارتباط متوسطة وغير خطية في كل من البنك العربي وبنك بيلوس وبنك عودة؛

- يوجد علاقة ارتباط جيدة جداً وغير خطية بين الربحية وحجم الاصول في بنك العربي. بينما كانت علاقة الارتباط جيدة وغير خطية في كل من بنك بيلوس وبنك عودة. أما بنك بيمو السعودي الفرنسي فكانت العلاقة متوسطة وغير خطية؛

- يوجد علاقة ارتباط جيدة جداً وخطية بين الربحية وحجم المديونية في بنك بيلوس. بينما كانت علاقة الارتباط جيدة وغير خطية في بنك العربي. كما كانت علاقة الارتباط متوسطة وغير خطية في بنك عودة وبنك بيمو السعودي الفرنسي؛

- يوجد علاقة ارتباط جيدة وغير خطية في بنك بيمو السعودي الفرنسي، أما كل من بنك العربي وبنك بيلوس وبنك عودة فكانت العلاقة ضعيفة وغير خطية؛

يوجد علاقة ارتباط جيدة وغير خطية بين الربحية وحجم السيولة في كل من بنك العربي وبنك بيلوس وبنك عودة. بينما كانت علاقة الارتباط متوسطة وغير خطية

المطلب الثالث: الدراسات السابقة الأجنبية

(1) دراسة (Nam, Tri & Nhung , 2022) بعنوان: " The impact of capital

" structure on Bank Profitability evidence from Vietnam

يهدف هذا البحث إلى تحديد تأثير هيكل رأس المال حول ربحية البنوك التجارية الفيتنامية، على وجه التحديد، فإنه يحقق في العلاقة بين هيكل رأس المال والربحية على البنوك التجارية الفيتنامية من عام 2012 إلى عام 2018.

أظهرت نتائج الدراسة، بناءً على مجموعة بيانات مكونة من 30 شركة تجارية فيتنامية. وتشير البنوك إلى أن ودائع العملاء لها تأثير سلبي على ربحية البنك، في حين أن الالتزامات غير الودائع لها تأثير إيجابي على ربحية البنك. كما تشير نتائج الدراسة أيضاً إلى أن البنوك التجارية الفيتنامية يجب أن تجري إجراء تقييمات أكثر شمولاً وإنصافاً قبل الإقراض لضمان جودة القروض. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري إجراء عملية أكثر شمولاً لتحليل المشاريع الاستثمارية والقروض طويلة الأجل لضمان أصول البنك.

(2) دراسة (NGWESHEMI, 2021)، بعنوان: " THE ANALYSIS OF FACTORS AFFECTING BANK PROFITABILITY: EVIDENCE OF TANZANIA "COMMERCIAL BANKS.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل التي تؤثر على ربحية البنوك التجارية الخاصة والعامّة في تنزانيا. علاوة على ذلك، يسعى الغرض إلى التحقق مما إذا كانت الملاحظات التي تم الحصول عليها من الأبحاث والدراسات السابقة حول الربحية في ولايات قضائية أخرى يمكن تكرارها في تنزانيا فتم تفصيل أهداف البحث هذه بشكل واضح، تحليل تأثير البنك الداخلي (عوامل محددة) على ربحية البنوك التجارية وتحليل تأثير مستويات التضخم والنتائج المحلي الإجمالي في القطاع المصرفي على ربحية البنوك التجارية يهدف إلى المساهمة في الأدبيات المحدودة حول تأثير العوامل الداخلية والخارجية على أرباح البنوك وأظهرت نتائج الدراسة أن المتغيرات الداخلية هي المتغيرات التي تؤثر بقوة وكبيرة على أرباح البنك في بنوك تنزانيا. على الرغم من ذلك، تم العثور على متغيرات الاقتصاد الكلي غير مهمة. لذلك، تتأثر البنوك التنزانية بالمتغيرات الداخلية المصرفية أكثر من متغير الاقتصاد الكلي، وبالتالي تم تحقيق كل من الأهداف الأولية والثانوية في هذه الدراسة.

(3) دراسة (Giday, 2016)، بعنوان: " The Impact of Capital Structure on Profitability of Commercial Bank of Ethiopia "

تبحث هذه الدراسة في تأثير هيكل رأس المال على ربحية العمليات التجارية الأساسية للبنك التجاري لإثيوبيا، ومن أجل تحقيق أهداف ذلك تم الاعتماد على البيانات المالية المدققة من كشوفات البنك الوطني الإثيوبي لمدة 5 سنوات (2009-2013)، وتم تطبيق نموذج الدراسة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS. وقد لوحظ أنه تم تحقيق 94% من إجمالي رأس مال البنك التجاري الإثيوبي في الفترة قيد الدراسة، منها 75% عبارة عن ودائع والباقي التزامات من غير ودائع البنك.

وكشفت النتائج أنه لم يكن للأصول أهمية إحصائية كبيرة، على الرغم من أن لها تأثيرًا إيجابيًا، في حين أن الودائع إلى الأصول كانت ذات دلالة إحصائية. كما كان لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على ربحية العمليات التجارية الأساسية للبنوك التجارية. في حين كان للقروض مقابل الودائع، وحجم الأصول علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية مع الربحية. وبالرغم من ذلك، وجد أن النمو له تأثير ضئيل إحصائياً على الربحية، ولذلك ينبغي للبنك أن يعطي المراعاة الواجبة لإدارة الديون بشكل صحيح، وتعبئة الودائع بشكل كاف، وزيادة القروض المقدمة وانتشارها. كما يُنصح أيضًا بتقليل تمويل الديون غير الودائع، وزيادة تمويل الأسهم بحيث يتم الحفاظ على تكاليف التمويل عند الحد الأدنى وبالتالي تحسين الربحية والقيمة.

المطلب الرابع: القيمة المضافة

تقدم الدراسة الحالية قيمة مضافة من خلال توسيع فهمنا لتأثير الهيكل المالي على ربحية البنوك، مع التركيز على بنك السلام في الجزائر خلال فترة 2011-2022. يتميز هذا البحث بدراسة حالة عميقة تعكس السياق الفريد للبنك والظروف الاقتصادية المحلية، ما يمكن أن يسلط الضوء على التحديات والفرص التي تواجهها المؤسسات المالية في بيئات اقتصادية متغيرة. بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام منهجية قياسية دقيقة لتحليل البيانات وتقييم تأثير مختلف عناصر الهيكل المالي على أداء بنك السلام، مما يعزز من شمولية الدراسة ودقتها في تفسير النتائج واستنتاجاتها.

خلاصة الفصل الأول:

يلعب الهيكل المالي دورًا مهمًا في تحديد ربحية البنوك التجارية، حيث يؤثر توازن الديون وحقوق الملكية على تكلفة رأس المال والمخاطر المالية. كما توفر الديون تمويلًا سريعًا ولكن بعبء تكاليف الفائدة، بينما تقدم حقوق الملكية تمويلًا مستقرًا بدون تكاليف ثابتة، ولكنها تتطلب تحقيق عوائد مرضية للمساهمين. توازن الهيكل المالي يتطلب إدارة دقيقة للمخاطر والتكاليف، ويجب أن يتكيف مع الظروف الاقتصادية والتشريعات المصرفية لضمان استدامة الربحية. لتحقيق هذا التوازن، يجب على البنوك اعتماد أساليب مرنة وديناميكية تجمع بين التنويع المالي والتحكم في التكاليف والمخاطر، مما يعزز من قدرتها على تحقيق أداء مالي قوي ومستدام في بيئة متغيرة.

الفصل الثاني:

دراسة قياسية للعلاقة بين

الهيكل المالي وربحية بنك السلام

تقديم

تعد البنوك من أهم المؤسسات المالية في الاقتصاد الجزائري، حيث تلعب دوراً حيوياً في تجميع وتخصيص الموارد المالية. ومن بين هذه البنوك يبرز بنك السلام كواحد من البنوك الرائدة في البلاد، حيث يعكس الهيكل المالي للبنك مزيجاً من مصادر التمويل المختلفة، والتي يمكن أن تتضمن الديون وحقوق الملكية والودائع وتحليل الهيكل المالي للبنك أحد الجوانب الأساسية لفهم أداءه المالي والاقتصادي كما يشير الهيكل المالي إلى كيفية تمويل البنك لأنشطته واستثماراته، من خلال مزيج من الديون وحقوق الملكية والودائع. يعتقد أن اختيار الهيكل المالي الأمثل له تأثير مباشر على كفاءة الأداء المالي للبنك. تتكون الديون من القروض التي يحصل عليها البنك لتمويل أنشطته، بينما تشمل حقوق الملكية رأس المال المملوك من قبل المساهمين. يعتبر الهيكل المالي المتوازن أمراً حيوياً لضمان استدامة البنك وقدرته على تحقيق الأرباح. وتعد الربحية مؤشراً أساسياً على الأداء المالي للبنك، حيث تعكس كفاءة البنك في استخدام موارده لتحقيق الأرباح. يتم قياس الربحية عادة من خلال مؤشرات مثل العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE). يعتبر تحقيق مستويات عالية من الربحية هدفاً رئيسياً لأي بنك، حيث يمكن أن يؤثر ذلك على قدرته على التوسع، جذب المستثمرين، وتعزيز ثقته لدى العملاء.

المبحث الأول: مجتمع وعينة الدراسة

يعتبر بنك السلام نموذج المصرفية الإسلامية في الجزائر، فهو ثاني بنك إسلامي في السوق المصرفي الجزائري بعد بنك البركة الذي يعمل بمطابقة مفاهيم الشريعة الإسلامية في كافة الأنشطة المصرفية التي يقوم بها

المطلب الأول: ماهية بنك السلام

الفرع الأول: تعريف ونشأة بنك السلام الجزائري

بنك السلام الجزائري هو بنك شامل يعمل طبقاً للقوانين الجزائرية، ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، وهو ثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر وذلك في سبتمبر 2008 ليبدأ مزاوله نشاطه مستهدفاً تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، حيث يعمل وفق إستراتيجية مبتكرة، وواضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر من خلال تقديم خدمات مصرفية تتبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.²

- نشأة بنك السلام الجزائري

تأسس بنك السلام الجزائري في 08 جوان 2006، وتم اعتماده من قبل بنك الجزائر في 10 سبتمبر 2008 ليبدأ مزاوله نشاطه في 20 أكتوبر 2008 برأسمال مكتتب ومدفوع قدره 7.2 مليار دينار جزائري أي ما يعادل (100) مليون دولار أمريكي ليصبح بذلك من أكبر المصارف في شمال إفريقيا، وكان ذلك في إطار عملية تأسيس مجموعة من بنوك السلام في البلدان العربية والإسلامية بعد النجاح الذي حققته المصرفية الإسلامية، واختيرت الجزائر لتحتضن أحد مقراته لما تتمتع به من محيط استثماري خصب، وساعد على هذا الاختيار الانفتاح الاقتصادي الذي تتمتع به الجزائر مقارنة بالدول العربية، كما عززه التقارب الجزائري الإماراتي كون جل رأسمال بنك السلام الجزائري إماراتي وقد اختار مؤسسو البنك لقناعتهم الراسخة به المنهج الصيرفي الإسلامي لعمل المصرف، ومنذ ذلك يجتهد في أن يمثل المصرفية الإسلامية أحسن تمثيل ويسعى إلى تحقيق ما استطاع بهذه الصفة، حيث تمكن من ترسيخ قواعده وتحقيق أولى أهدافه إضافة إلى توسعه وانتشاره وذلك بعد سنتين فقط من النشاط³

الفرع الثاني: تقدير ميزانية بنك السلام الجزائري

بدأ بنك السلام الجزائري مزاوله نشاطه برأسمال قدر ب 7.2 مليار دينار جزائري سنة 2009، أما مجموع أصول المصرف فتقدر ب 40.575.207 ألف دينار جزائري سنة 2010 وذلك بهدف تلبية متطلبات العملاء من خلال دعم احتياجاتهم في مجال الاستغلال والاستثمار والادخار، وذلك عن طريق تقديم منتجات مصرفية عالمية ومطابقة

¹ www.alsalamalgeria.com تم الإطلاع عليه 2024/06/12 على 15 سا

² خضار أشواق، أهمية أدوات التحليل المالي في تقييم أداء البنوك- دراسة حالة بنك السلام الجزائري، مذكرة لنيل متطلبات الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019، ص 34 35.

³ احلام خضراوي، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية دراسة حالة بنك السلام الجزائري، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوضياف، المسيلة، الجزائر 2015، ص 72.

لأحكام الشريعة الإسلامية، فمنذ مزاولة نشاطه سجل نتائج في تطور مستمر، حيث مقارنة لسنتي 2012-2013 نجد أن:

- صافي الأرباح تطور بنسبة 13%
- مجموع الودائع نمت بنسبة 23%
- إجمالي إيرادات العمليات حقق نمو بنسبة 34%
- حقوق المساهمين زادت بنسبة 11%

علاوة على ذلك نسجل تحسن العائد على الودائع بشكل ملحوظ حيث سجل في الثلاثي الرابع لسنة 2013 نموا بنسبة 24.48%¹

الفرع الثالث: إستراتيجية بنك السلام الجزائر وخصائصه

أولاً: إستراتيجية بنك السلام الجزائر

(أ) **تعريف الإستراتيجية:** تعرف الإستراتيجية على أنها تصور الرؤية المستقبلية للمنظمة ورسم رسالتها وتحديد غايتها على المدى البعيد، وتحديد أبعاد العلاقات المتوقعة بينها وبين بيئتها بما يساهم في بيان الغرض والمخاطر المحيطة بها، ونقاط القوة والضعف المميزة لها، وذلك بهدف اتخاذ القرارات الإستراتيجية المؤثرة على المدى البعيد ومراجعتها وتقويمها. وبنك السلام الجزائر قام بإنشاء مكتب خاص بالإستراتيجية وإدارة المشاريع والإشراف على الجودة عملاً بمقتضيات الإدارة الحديثة والالتزام بالجودة والتميز بهدف تأسيس عملية وضع الخطط الإستراتيجية مع الأخذ بعين الاعتبار رؤية ورسالة المصرف والمتغيرات الداخلية والخارجية، حيث يقوم المكتب لتقوية ودعم فرص تحقيق الرؤية بما يلي:

- تطوير الدورية لخطة المصرف السنوية والعمل على تحديثها طبقاً للمتغيرات الداخلية والخارجية.
- تطوير لوحات القيادة الاستراتيجية لتسهيل عملية مراقبة وتحسين مؤشرات الأداء.
- وضع إطار الحوكمة وإدارة المشاريع والبرامج والعمل على توعية مدراء المشاريع بمبادئ وأسس هذه الحوكمة عن طريق زيادة فرص إنجاح المشاريع المختلفة وأهمها تلك الخاصة بالخطة الإستراتيجية.
- تحديد محفظة المشاريع والمبادرات طبقاً لملائمتها مع الأهداف الإستراتيجية وتزويد الإدارة العامة بتقارير الإنجاز ووضع آليات ونماذج قياس الجودة وتطويرها ضمن مبادئ الجودة الشاملة.²

(ب) **الأهداف الإستراتيجية لمصرف السلام الجزائري:** لقد تم اعتماد الخطة الإستراتيجية لبنك السلام من قبل مجلس الإدارة بأهداف طموحة للنهوض بخدمات المصرف بما يحقق رضى العملاء ويدر بالأرباح للمساهمين، حيث تتمحور أهداف بنك السلام فيما يلي:

¹ مجلة بيت المشورة ، بيت المشورة للاستشارات المالية، قطر، أكتوبر، 2016، ص 122 نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.mashurajournal.com تم الإطلاع عليه يوم 2024/06/12 على الساعة 20:08

² التقرير السنوي لبنك السلام لسنة 2021، ص 11. نقلاً عن www.alsamlgeria.com تم الإطلاع عليه يوم 2024/06/12 على 21:02

- تقديم ونشر الخدمات المصرفية الإسلامية المتميزة.
- المساهمة الفعالة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.
- استحداث خدمات ومنتجات مصرفية تتناسب مع احتياجات ورغبات كافة فئات المجتمع، ويعتبر هذا أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها سواء للأفراد أو المؤسسات.
- الحرص والعمل على النهوض بجودة الخدمات المقدمة بما يحقق رضى العملاء بشكل أساسي.
- تحقيق مستوى ربحية مرض الطموحات مساهمي المصرف.
- تطوير الأنظمة والإجراءات المصرفية بما يرفع من جودة وسرعة الخدمات المقدمة للعملاء.
- تطوير ورفع كفاءة العنصر البشري العامل في المصرف ليتمكن من تقديم الخدمة بالصورة الأمثل.
- الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية انطلاقاً من هوية البنك.
- التركيز على تطبيق أحدث الأنظمة الخاصة باعتبارها حجر الأساس لتأسيس البنك الرقمي .

ثانياً: خصائص بنك السلام الجزائر

يعتبر بنك السلام الجزائر بنك إسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذاً و إعطاء، ويتميز بجملة من الخصائص المتوافقة مع متطلبات العمل المصرفي الحديث وضوابط الشريعة الإسلامية، حيث تتمثل هذه الخصائص في¹:

(أ) **بنك مشاركة**: يعتمد بنك السلام الجزائر على المبادئ المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية والتي أطرها الفقهاء والمفكرين الإسلاميين ضمن ما يعرف بالنظام المشاركة، ويقوم هذا المصرف باحترام الأحكام الشرعية سواء ما تعلق منها بأنشطة مصرفية واستثمارية والتمويلية، أو ما تعلق منها بعلاقة المودعين والممولين.

(ب) **مصرف ناشط في بيئة مصرفية تقليدية**: ينشط بنك السلام الجزائري في بيئة مصرفية تقليدية مبنية على أسس ربوبية مخالفة لمبادئه وقيمه التي أنشئ على ضوئها المتمثلة في التقيد بكل ما شرعه الدين الإسلامي الحنيف في مجال المعاملات المصرفية، وباعتبار كل البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر تتبع العمل المصرفي التقليدي المخالف لأحكام الشرع وفي مقدمتها الربا فإن هذا المصرف يشكل استثناء عن القاعدة العامة للنظام المصرفي في الجزائر.

(ت) **بنك شامل**: إن بنك السلام يعد شاملاً لكونه يقوم على فلسفة التنوع في الخدمات التي يقدمها، وذلك بتنوع مصادر التمويل ومجالات الاستثمار في مختلف القطاعات، فهو يقوم بأعمال كل من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة وكل هذا في إطار أحكام الشريعة الإسلامية

¹ عيشوش عبدو، **تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية**، دراسة حالة مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص 63.

الفرع الرابع: نشاطات وموارد بنك السلام الجزائري

إن بنك السلام الجزائري هو عبارة عن مؤسسة مصرفية تقوم بالعديد من الأنشطة المصرفية الهادفة إلى تلبية حاجيات المجتمع الجزائري، وعليه لكي يتمكن من تحقيق هذه الغاية لا بد أن تتوفر لديه الموارد المالية، التي ستحاول التطرق إليها ضمن هذا المطلب.

أولاً: نشاطات بنك السلام الجزائري

يؤدي بنك السلام العديد من الأنشطة المهمة والمتعلقة بالأنشطة التنظيمية والرقابة، والأنظمة الآلية الخاصة بالنظام المعلومات والشبكية والتسويق، وتطوير المنتجات والموارد البشرية، والمسؤولية الاجتماعية. وبناء عليه سنحاول من خلال في هذا الفرع بيان أهم الأنشطة التي قام بها بنك السلام الجزائري لسنة 2023 كما يأتي¹:

1. الأنشطة التنظيمية

لقد تم اعتماد 37 نصاً تنظيمياً، تناول جوانب متعددة من أنشطة المصرف وأبرزها ما يلي:

(أ) تحديث الإجراءات العملية والتنظيمية المتعلقة بوظيفة التمويل لإعادة تكييف معالجة تمويلات ممنوحة من قبل المصرف للمؤسسات والأفراد بهدف الوصول إلى السبل المثلى لتحقيق التكافل الأحسن؛

(ب) تحديث إجراءات تسيير ومعالجة العمليات بواسطة بطاقات الدفع الإلكتروني، الدفع عبر الانترنت؛

(ت) إعادة التنظيم الهيكلي والوظيفي للفروع وتصنيفها (فرع مشترك مؤسسات فرع التجزئة المصرفية) من خلال وضع أطر لتوسيع شبكة المصرف على مستوى التراب الوطني سعياً نحو التميز والرقى بجودة خدمات المصرف المواجهة المتعاملين؛

(ث) وضع الإجراءات العملية والتنظيمية لعمليات تحصيل مستحقات المصرف.

2. نشاط الرقابة

(أ) الرقابة الشرعية: تسهر إدارة الرقابة الشرعية في بنك السلام الجزائر على:

- تنفيذ مهام التدقيق الدوري على عمليات المصرف وإعداد تقارير التدقيق ورفعها إلى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية واستعراضها ومناقشتها معها؛
- متابعة تنفيذ الإدارات والأقسام المعنية لتعليمات الصادرة عن الإدارة وأية قرارات أو توصيات أخرى تتعلق بالأمر الشرعية الصادرة عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية؛
- تنشيط دورات تدريبية لفائدة موظفي البنك حول أساسيات العمل المصرفي الإسلامي وتوعيتهم وغيرهم بأصول ومميزات الاستثمار والتمويل والادخار؛

¹ التقرير السنوي لبنك السلام لسنة 2021، مرجع سبق ذكره، ص 12.

(ب) الرقابة الدورية: لقد تمحور نشاط إدارة التدقيق في تنفيذ 12 مهمة تدقيق بما فيها التدقيق على سبعة فروع للمصرف، ومهام أخرى متعلقة بعدة جوانب ذات مخاطر عالية كالتدقيق على العمليات النقدية الآلية والخزينة الضمانات، والودائع الاستثمارية، تمويل الأفراد وكذا تنظيم اجتماعات لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.

3. التسويق وتطوير المنتجات ونظام المعلومات

(أ) التسويق وتطوير المنتجات: لقد قام بنك السلام الجزائر في مجال التسويق وتطوير المنتجات بإطلاق مجموعة من المنتجات المصرفية من بينها¹:

- دار السلام للاستئجار الذي يسمح باستئجار منزل عن طريق المصرف؛
- إطلاق تطبيق الموبايل المصرفي (السلام سمارت بنكنغ الذي يمكن عملاء المصرف من الإطلاع على حسابه في أي وقت؛
- إطلاق بطاقة فيزا الدولية بمستوياتها الثلاث (مسبق الدفع، الذهبية، وبلاستيوم)؛
- كما تم المشاركة في مجموعة من التظاهرات الاقتصادية كالمعارض والصالونات على المستوى الوطني منها معرض البنوك والتأمينات ومعرض الجزائر للصناعة المعرض الدولي، إضافة إلى الملتقيات العلمية من أهمها ذكرى تأسيس المجلس الإسلامي الأعلى، وكذا بعض الحصص التلفزيونية ذات طابع ديني مثل الدين والدنيا، وشاعر الرسول " وقصتي مع الإسلام"؛
- إطلاق موقع مصرف السلام الجزائر الإلكتروني الجديد والمتطور من حيث التقنية والتنوع في المحتوى، حيث تم تدعيمه بخصائص وأدوات تكنولوجية تسهل من عملية استخدامه.

(ب) تطوير نظام المعلومات:

- في إطار مواكبة تطور البنك قامت خلية التطوير بإنجاز مشروع الانتقال من النسخة السابعة لنظام المعلومات إلى النسخة السابعة عشر؛
- تحديد البنية التحتية بشكل كامل باستعمال إصدار من معالجات في بيئة افتراضية بشكل كلي؛
- الانتهاء من مشروع بطاقة الدفع، إضافة إلى ترقية نظام مكافحة الفيروسات البنكي كاسبرسكي إلى آخر نسخة وذلك حفاظاً على أمن المعلومات المتطور وكذا وضع نظام مركزي لمراقبة المخاطر المتعلقة بنظام المعلومات.

4. إدارة المخاطر

(أ) المخاطر التشغيلية: لقد قام بنك السلام بالنسبة للمخاطر التشغيلية ب:²

- إعداد قاعدة معلوماتية نموذجية للبيانات الخاصة بالمخاطر التشغيلية وعمليات التقييم الذاتي للرقابة على الامتثال ومتابعة الفروع يوميا من أجل الحصول على لوحة قيادة تعكس مدى تميز الفروع وهذا فيما يخص المعلومات.

¹ نفس المرجع السابق، ص 13.

² درغال رشيد، دور المصارف في تعبئة الموارد المالية للتنمية (دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والتقليدية)، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006، ص 214، ص 70.

الجانب الزمني من جهة، ولمصالح الفرع كمصلحة مستشاري الزبائن والتمويلات، وكذا مصلحة التجارة الخارجية من جهة أخرى؛

- إعداد خريطة المخاطر التشغيلية للفروع؛
- إعداد قاعدة بيانات المؤشرات المخاطر الرئيسية حسب مصالح الفروع.

(ب) مخاطر الامتثال: لقد تم بالنسبة لهذا النوع من المخاطر بـ:

- متابعة ومعالجة إنذارات النظام المعلوماتي للكشف عن العمليات المشبوهة سيرون؛
- تنفيذ الإجراءات القانونية المتعلقة بمكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب .

5. الموارد البشرية والمسؤولية الاجتماعية للمصرف

(أ) الموارد البشرية:

- وضع آلية جديدة لمكافأة الموظفين المتميزين في الأداء التسويقي عملاً بمبدأ الإدارة بالأهداف في مجال بيع السيارات واستقطاب الودائع الاستثمارية للأجل وسندات الاستثمار؛
- وفي مجال تطوير المهارات تم تنظيم 105 دورة تدريبية من بينها 84 دورة خارجية و21 دورة داخلية، حيث شملت جل المواضيع ذات الاهتمام الشامل لمهن المصرف المختلفة، كما تم تصميم منظومة المهن والكفاءات المصرف ضمن سياسة الإدارة بالأهداف وهذا فيما يخص تنظيمات العمل.

(ب) المسؤولية الاجتماعية: أولى مصرف السلام اهتماماً كبيراً للمسؤولية الاجتماعية باعتباره بنك إسلامياً وذلك من خلال تفعيلها وتطوير مجالاتها والحرص على تحسين المناخ الاجتماعي له، وتطوير المستوى المعيشي للموظف وكذا الالتزام بالمشاركة في البرامج والأنشطة المجتمعية عن طريق:

- توجيه الأموال المجنبية من الرقابة الشرعية في مصارف تخدم المجتمع كالتعليم، الرعاية الصحية، العمل الخيري للأيتام؛
- نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية والصرفية الإسلامية في المجتمع؛
- دعم المشاريع الصغيرة والعمل التطوعي .

ثانياً: موارد بنك السلام الجزائر

تنقسم موارد بنك السلام الجزائري كغيره من البنوك الإسلامية الأخرى إلى قسمين، موارد ذاتية (داخلية) وأخرى خارجية أموال العملاء، والتي سنحاول إبرازها في هذا الفرع على النحو التالي:

1. الموارد الذاتية (الداخلية): وتتمثل الموارد الداخلية لبنك السلام الجزائري في رأس المال وهو عبارة عن مصدر ذاتي أساسي لبدأ النشاط المصرفي حيث يمثل مجموع الأموال التي يتم دفعها من قبل المساهمين التأسيس المصرف ليتمكن من مزاولة نشاطه وأية إضافات مستقبلية تطراً عليه تكون عن طريق طرح أسهم جديدة للاكتتاب، ويقدر رأسمال بنك السلام بـ 72 مليار أي ما يعادل 100 مليون دولار أمريكي

2. الاحتياطات: وهي المبالغ التي يتم تجنبها من أرباح المصرف لتدعيم المركز المالي له، وتنقسم الاحتياطات إلى عدة أنواع هي:

- الاحتياط غير قانوني (الاختياري): وهو الذي تقرره إدارة المصرف لمواجهة نفقات طارئة.
 - الاحتياط القانوني (إجباري): وهو الذي تفرضه البنك المركزي ليقى داخل المصرف.
- ووفقاً للمادة 37 من القانون الأساسي لمصرف السلام الجزائري فإنه يتم تخصيص نسبة 10% من النتيجة الصافية لتكوين الإحتياطي القانوني إلى أن يصل 10% من رأسمال المصرف.

ثالثاً: الموارد الخارجية أموال العملاء

(أ) حسابات الاستثمار: وهي الحسابات التي ترد إلى البنك بهدف تحقيق الأرباح، وذلك من خلال قيام هذا الأخير بتوظيفها واستثمارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتنقسم إلى نوعين هما¹:

- حسابات الاستثمار العامة: هي التي تؤسس في ضوء قواعد المضاربة المطلقة، حيث يودعها أصحابها في البنك ليتولى تشغيلها نيابة عنهم في أي مشروع من مشاريعه الاستثمارية دون تدخل منهم، وتوزع الأرباح كل حسب إبداعه؛

- حسابات الاستثمار الخاصة: وهي التي تؤسس في ضوء قواعد المضاربة المقيدة، حيث يتم فيها توجيه الإبداعات إلى مجالات استثمارية يختارها أصحابها كالاستثمار في مجال السكن أو صناعة الدواء، على أن يوزع العائد من هذه المجالات على إجمالي الودائع الاستثمارية الموجهة لكل مجال استثماري على حدى؛

(ب) حسابات التوفير والادخار: وهي تلك الحسابات التي يقوم أصحابها بفتحها لحفظ الأموال الزائدة عن استهلاكهم الحالي وذلك بغرض ادخارها وتوفيرها لظروف مقبلة، ويحق لهم حفظها كاملة أو جزء منها، وتنقسم إلى قسمين²:

- حسابات توفير بتفويض بالاستثمار وتخضع لأحكام المضاربة؛

- حسابات توفير بدون تفويض بالاستثمار وتخضع لأحكام القرض.

(ت) حسابات جارية: وهي تلك الحسابات التي يقدمها المصرف لعملائه من الأفراد والشركات، وتمتاز بأنها لا تتقيد بأي قيد من القيود سواء عند السحب أو الإيداع، ولا تشارك بأي نسبة من أرباح الاستثمار، ولا تتحمل أي مخاطر.

ثالثاً: التنظيم الهيكلي وإدارة المخاطر في بنك السلام

يلعب الهيكل التنظيمي دوراً أساسياً في توضيح مستويات المسؤولية داخل البنك، وفي هذا المطلب سنحاول توضيح الهيكل التنظيمي لمصرف السلام الجزائري.

1. مجلس الإدارة: ويأتي في المقام الأول ويعمل على تحديد التوجيهات الإستراتيجية للمصرف بكل احترافية من أجل تمكينه من تحقيق أهدافه المسطرة، حيث اعتمد مجموعة من الوثائق والأنشطة التي تضبط نشاط المصرف منها:

¹ درغال رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 126.

² عبد الحليم عمار غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية على ضوء تجربتها المصرفية والمحاسبية، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، 2013، ص 278

(أ) النظام الداخلي لمجلس الإدارة؛

(ب) ميثاق الإدارة والصلاحيات المعتمدين بتاريخ 15 أكتوبر 2015؛

(ت) إستراتيجية المصرف التي تم اعتمادها بتاريخ 13 ديسمبر 2018؛

(ث) السياسة الائتمانية وسياسة مخاطر السيولة والتشغيلية ومخاطر الامتثال التي تم اعتمادها في ديسمبر

. 2015

2. الإدارة التنفيذية: وتأتي في المقام الثاني، وتتكون من:

(أ) هيئة الفتوى والرقابة الشرعية: وتشكل من كبار علماء الشريعة الإسلامية والاقتصاد ممن لهم الإلمام بالعلوم الدينية والنظم الاقتصادية والقانونية والمصرفية والمعاملات الإسلامية، يتم تعيينهم من مجلس الإدارة وبموافقة الجمعية العادية للمصرف وهي المسؤولة الوحيدة عن إصدار الأحكام الشرعية لكل ما يتم رفعه إليها من قضايا ومواضيع متعلقة بالعقود التي يبرمها مع معامليه، والقيام بالرقابة على كافة أعمال الإدارة والفروع للتأكد من موافقتها الأحكام الشرعية الإسلامية.

(ب) مصلحة الأفراد¹: يقدم مصرف السلام الجزائري سواء للأفراد أو الشركات خدمات تتوافق ومعايير مصرفية معاصرة وتقنيات مبتكرة تتمثل في السلام مباشر، خدمة الإعتماد المستندي، سمارت بنكنغ ... الخ.

(ت) مصلحة الخدمات عبر الانترنت: وتتمثل في بطاقة الدفع الإلكترونية آمنة، بطاقات الدفع الدولية السلام فيزا... الخ .

المطلب الثاني: عينة الدراسة وأدوات الدراسة

في دراسة تأثير الهيكل المالي على ربحية البنوك تم تحديد المتغير التابع وهو المتغير الذي نحاول قياسه أو تفسيره في هذه الدراسة و هو متغير ربحية البنوك والذي يمكن قياسه باستخدام مؤشرات معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، أما المتغير المستقل وهو الهيكل المالي (FS). وقد تم استخدام برنامج التحليل القياسي (EViews13) الذي يستخدم على نطاق واسع من قبل الباحثين، من برامج تحليل السلاسل الزمنية من خلال تحليل الاتجاهات والموسمية والتنبؤ وكذلك تقدير نماذج الانحدار وتحليل التباين.

الفرع الأول: السلاسل الزمنية، أنواعها وخصائصها

1. تعريف السلاسل الزمنية: هي مجموعة من المشاهدات أو القياسات التي تأخذ على إحدى الظواهر (الاقتصادية، الاجتماعية، الطبية، الطبيعية...) على فترات زمنية متتابعة عادة ما تكون متساوية الطول، تكون عملية عرض السلسلة الزمنية إما على صورة منحنى يعرف بالخط التاريخي أو الزمني أو على صورة جدول، اذن تتكون السلسلة الزمنية من مسار زمني، فهي عبارة عن متتالية من القيم المرتبة زمنيا بشكل منتظم.

¹ المصادقة المختار، طمبو عبد القادر، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية (دراسة حالة مصرف السلام الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، 2019، ص 24

2. أنواع السلاسل الزمنية¹:

- **سلاسل زمنية مستمرة (Continuous Time Series):** هي السلاسل التي تُسجل بياناتها في أي نقطة زمنية محددة، أي أن البيانات تُجمع باستمرار بدون توقف، مثل قراءات درجة الحرارة في محطة أرصاد جوية.
- **سلاسل زمنية غير مستمرة أو منفصلة (Discrete Time Series):** هي السلاسل التي تُسجل بياناتها في فترات زمنية محددة ومنفصلة، مثل بيانات المبيعات الشهرية أو أسعار الأسهم اليومية.

3. خصائص السلاسل الزمنية:

- **الاتجاه:** يُشير إلى الحركة العامة للبيانات على مدى فترة زمنية طويلة. يمكن أن يكون الاتجاه تصاعدياً، تنازلياً، أو ثابتاً.
- **الموسمية:** تُشير إلى الأنماط المتكررة في البيانات التي تحدث في نفس الفترات الزمنية في كل دورة، مثل ارتفاع مبيعات المنتجات الزراعية خلال مواسم الحصاد.
- **الدورية:** تتعلق بالتقلبات الطويلة الأجل التي قد تستمر لعدة سنوات، وهي عادة مرتبطة بالدورات الاقتصادية.
- **التقلبات العشوائية:** تُشير إلى التغيرات التي تحدث بدون نمط واضح، وتكون نتيجة لأحداث غير متوقعة أو عشوائية، مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات الاقتصادية.
- **الاستقرار:** السلسلة الزمنية المستقرة هي التي تتسم بمتوسط وتباين ثابتين عبر الزمن، وتكون التغيرات فيها غير مرتبطة بالوقت.
- **الاستقرارية:** السلسلة الزمنية غير المستقرة هي التي يكون فيها المتوسط والتباين غير ثابتين عبر الزمن، وتحتاج إلى تحويلات مثل الفروق لجعلها مستقرة لتحليلها بشكل صحيح.

الفرع الثاني: الانحدار، أنواعه وتطبيقاته

1. **مفهوم الانحدار:** الانحدار هو أسلوب إحصائي يُستخدم لتحديد العلاقة بين متغير تابع (Dependent Variable) واحد أو أكثر من متغيرات مستقلة (Independent Variables) الهدف من الانحدار هو تطوير نموذج يمكن من خلاله التنبؤ بقيمة المتغير التابع بناءً على قيم المتغيرات المستقلة. الانحدار هو أداة قوية في التحليل الإحصائي والاقتصادي، ويُستخدم على نطاق واسع في الأبحاث لتفسير البيانات وتوقع النتائج المستقبلية².
- **معادلة الانحدار:** يُستخدم عندما يكون هناك متغير مستقل واحد فقط يؤثر على المتغير التابع. معادلته هي:

$$Y = \beta + \alpha x + \mu_t$$

2. أنواع الانحدار

(أ) الانحدار البسيط (Simple Regression)

✓ يعتمد على متغير مستقل واحد؛

¹ <http://www.coursera.org/cvaaa> consulté le 21/06/2024 à 01 :00.

² <https://www.khanacademy.org/> consulté le 21/06/2024 à 01 :04.

- ✓ يستخدم لتحديد العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغير المستقل؛
- ✓ يُمكن تبسيط التفسير والتحليل بسبب عدد المتغيرات القليل.

(ب) الانحدار المتعدد (Multiple Regression)

- ✓ يعتمد على أكثر من متغير مستقل؛
- ✓ يوفر مرونة أكبر في تفسير تأثير عدة عوامل على المتغير التابع؛
- ✓ يمكن أن يكون معقداً بسبب تداخل تأثيرات المتغيرات المستقلة (التداخل أو التوازي)، مما يتطلب تقنيات تحليلية إضافية مثل تحليل التداخل (Multicollinearity).

3. تطبيقات الانحدار

- (أ) التنبؤ: مثل التنبؤ بأسعار الأسهم، أو الطلب على المنتجات؛
- (ب) تحليل العلاقات: لفهم كيفية تأثير العوامل المختلفة على المتغير التابع؛
- (ت) تحسين الأداء: من خلال تحديد العوامل الأكثر تأثيراً على الأداء في مجالات مثل التسويق أو الإنتاج.

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لمؤشرات الربحية والهيكل المالي في بنك السلام الجزائري

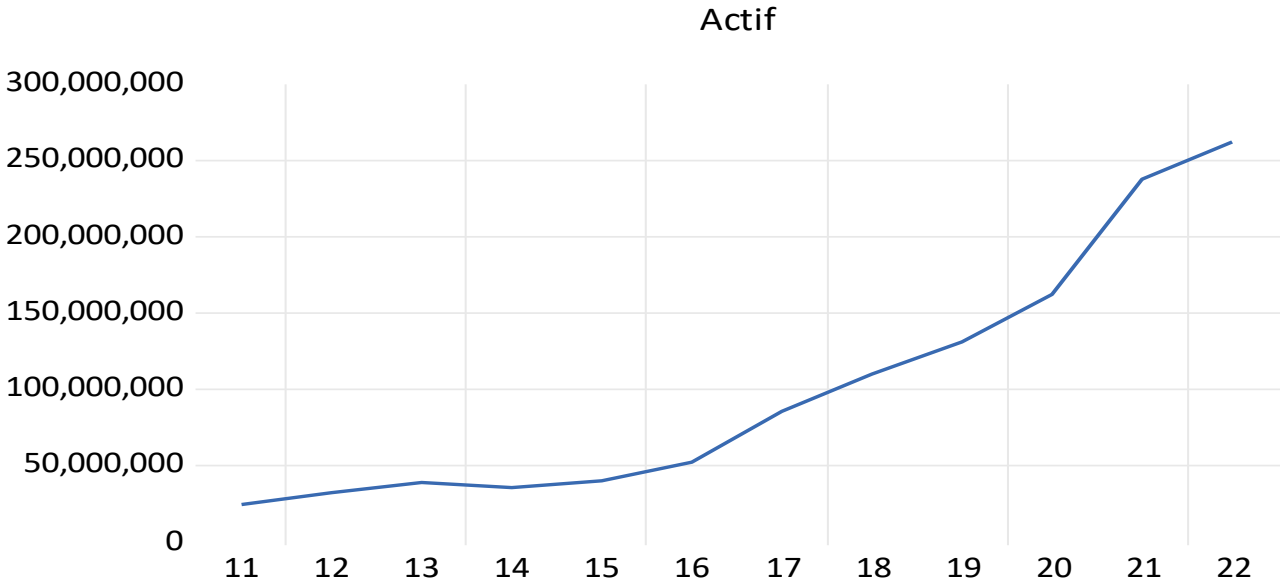
يعد التحليل الوصفي لمؤشرات الربحية أداة أساسية لفهم الأداء المالي للبنوك وتقييم قدرتها على تحقيق العوائد المستدامة. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مؤشرات الربحية في بنك السلام الجزائري خلال الفترة من 2012 إلى 2022، بهدف تقديم صورة شاملة عن تطور أداء البنك على مدى العقد الماضي.

المطلب الأول: التحليل الوصفي لمؤشرات الربحية في بنك السلام

الفرع الأول: التحليل الوصفي لتطور أصول مصرف السلام خلال الفترة 2011-2022

سنقوم من خلال هذا العنصر بالتحليل الإحصائي و الإقتصادي لسلسلة أصول مصرف السلام ولتقديم رؤية أكثر وضوحاً تم تمثيل احصائيات المتغير بشكل بياني كما يلي:

الشكل رقم (2، 1): تطور أصول مصرف السلام للفترة (2011 – 2022) الوحدة (دج)

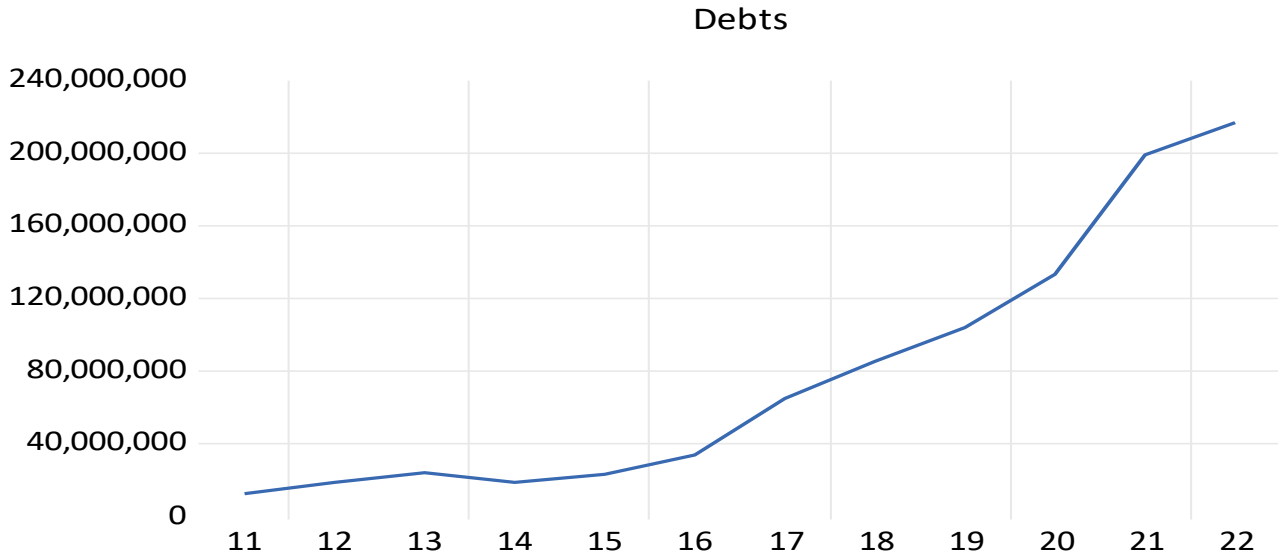


المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews13

من خلال المنحنى البياني الموضح أعلاه يتضح لنا أن أصول مصرف السلام خلال الفترة 2011-2022 عرفت تصاعداً مستمراً خلال فترة الدراسة وتخلل ذلك تدبداً سنة 2014 إذ بلغت قيمة أصول المصرف سنة 2013 39.550.749 ألف دينار بينما انخفضت إلى 36.909.089 ألف دينار سنة، و عادت إلى الارتفاع مجدداً لتبلغ سنة 2015 40.575.207 ألف دينار و تواصلت في الارتفاع إلى غاية سنة 2023.

الفرع الثاني: التحليل الوصفي لاجمالي ديون مصرف السلام الجزائري خلال الفترة 2011-2022

سنقوم من خلال هذا العنصر بالتحليل الإحصائي و الإقتصادي لسلسلة ديون مصرف السلام ولتقديم رؤية أكثر وضوحاً تم تمثيل احصائيات المتغير بشكل بياني كما يلي:



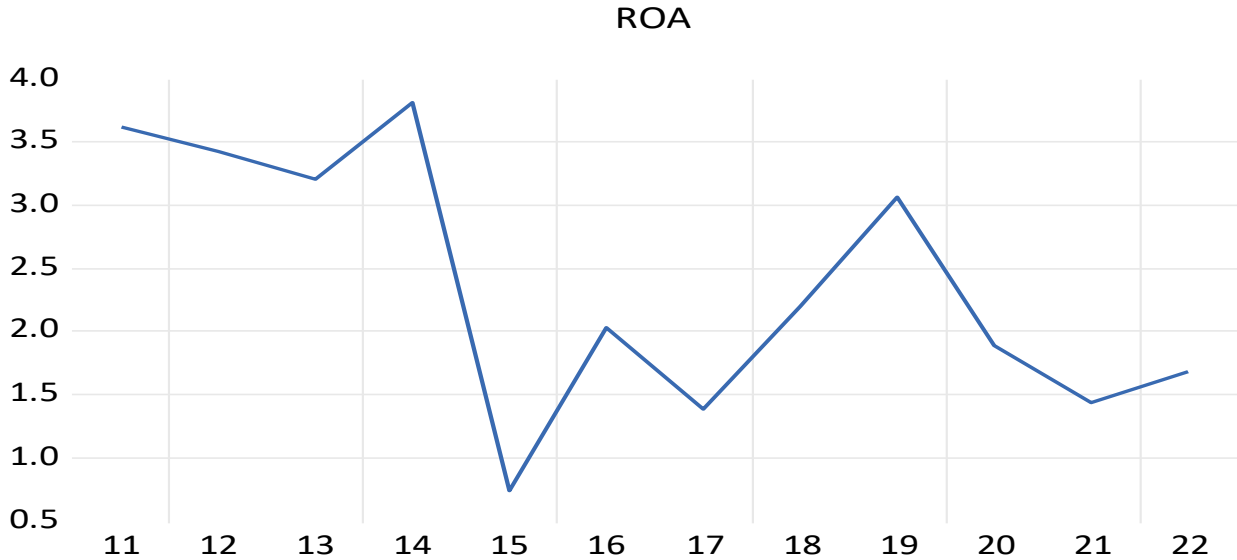
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews13

من خلال المنحنى البياني الموضح أعلاه يتضح لنا أن ديون مصرف السلام عرفت تدبداً خلال فترة الدراسة فقد عرفت تزايداً مستمراً إلا سنة 2014 فقد إنخفضت ديون المصرف حيث بلغت في تلك السنة 36.309.089 دينار بعد أن كانت في السنة السابقة 39.550.749 دج وعاد إلى الارتفاع بعد ذلك إلى غاية 2022.

الفرع الثالث: التحليل الوصفي لمعدل العائد على الموجودات لمصرف السلام خلال الفترة 2011-2022

سنقوم من خلال هذا العنصر بالتحليل الإحصائي والاقتصادي لمعدل العائد على الموجودات لمصرف السلام ولتقديم رؤية أكثر وضوحاً تم تمثيل إحصائيات المتغير بشكل بياني كما يلي:

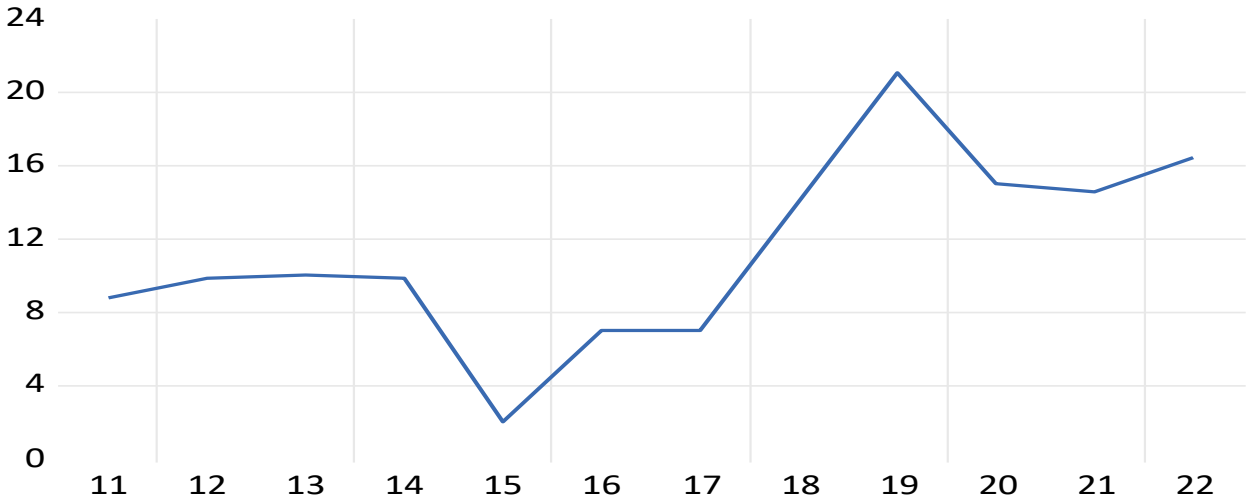
الشكل رقم (2، 3): تطور معدل العائد على الموجودات لمصرف السلام للفترة (2011 – 2022) الوحدة (%)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews13

من خلال المنحنى الموضح أعلاه يتضح لنا أن معدل العائد على الموجودات لبنك السلام عرف أعلى نسبة له سنة 2014 بـ 3.7 وأدنى نسبة له سنة 2015 ما يقارب 0.7 بسبب الظروف الاستثنائية التي مر بها المصرف سنة 2015.

الفرع الرابع: التحليل الوصفي لمعدل العائد على حقوق الملكية لمصرف السلام خلال الفترة 2011-2022
الشكل رقم (2، 4): تطور معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف السلام للفترة (2011 – 2022) الوحدة (%)
ROE

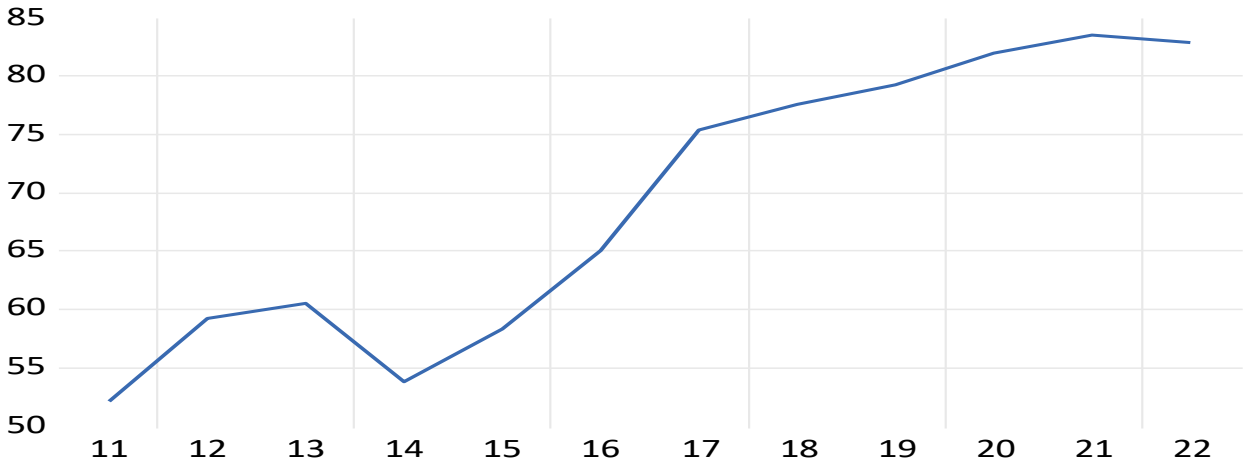


المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews13

من خلال الشكل الموضح أعلاه يتضح لنا أن أعلى عائد على حق الملكية شمله مصرف السلام كان سنة 2019 حيث بلغت نسبته 21 و أن أقل معدل عائد على حق الملكية كان سنة 2015 و المعدلات الواقعة بين هتين النسبتين قد شملت تذبذبا واضحا بين الانخفاض و الارتفاع.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي للهيكل المالي لمصرف السلام

الشكل رقم (2، 5): تطور الهيكل المالي لمصرف السلام للفترة (2011 – 2022) الوحدة (%)
FS



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews13

من خلال الشكل الموضح أعلاه يتضح لنا أن الهيكل المالي لمصرف السلام عرف أعلى نسبة في هيكله المالي سنة 2021 حيث تجاوزت 84 % وأدنى نسبة له كانت سنة 2011 و التي بلغت 52% وباقي النسب عرفت تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض طيلة فترة الدراسة. كما عرف تذبذبا سنة 2014 ليعود الى الارتفاع مرة أخرى حتى سنة 2022.

المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة

يعتبر هذا المبحث أهم عنصر في هذا البحث، لما له من أهمية في إسقاط الجانب النظري على الواقع وذلك من خلال الدراسة القياسية التي يحتويها والتي سنتعرف من خلالها على النموذج المعتمد في دراسة العلاقة بين المتغيرات. وللوصول الى ذلك علينا إنتهاج طريقة متكونة من عدة مراحل يمكن تقسيمها إلى قسمين أساسيين، أولهما عرض ووصف متغيرات الدراسة من خلال عدد من الاختبارات الوصفية، وثانيهما هي الدراسة الإستدلالية التي يتم من خلالها دراسة العلاقة ما بين المتغيرات والوصول إلى الإجابة عن الإشكالية.

المطلب الأول: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم (2، 1): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	ROA	ROE	FS
Mean	2.371667	11.30750	69.13830
Maximum	3.810000	21.00000	83.45902
Minimum	0.740000	2.110000	52.15548
Std. Dev.	1.012430	5.092435	12.06411
Skewness	0.029801	0.134642	-0.101976
Kurtosis	1.675462	2.616705	1.351911
Jarque-Bera	0.878976	0.109715	1.378897
Probability	0.644366	0.946620	0.501853
Sum	28.46000	135.6900	829.6596
Sum Sq. Dev.	11.27517	285.2618	1600.970
Observations	12	12	12

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews13

نلاحظ من خلال الجدول الموضح أعلاه ان السلاسل الزمنية الثلاثة تتوزع توزيعا طبيعيا، حيث نلاحظ تقارب بين المتوسط، الوسيط والانحراف المعياري، القيمة المتوسطة للقيمة الدنيا والقيمة الكبرى، كما أن معامل الالتواء أقل من 1 ومعامل جارك بيرة أقل من 3 ومستوى الدلالة الاحصائية أكبر من 0.05 وكل هذه الأرقام تدل على أن قيم البيانات للمتغيرات الثلاثة تتوزع توزيعا طبيعيا.

المطلب الثاني: تقدير نماذج الدراسة

النموذج الأول: أثر الهيكل المالي في العائد على الموجودات (الأصول)

يمكن صياغة العلاقة الرياضية التي تمثل نموذج الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرين من خلال الصيغة المتمثلة في المعادلة التالية:

$$Y = \beta + \alpha x + \mu_t$$

$$ROA = f (FS)$$

ويوضح الجدول الموالي نتائج تقدير نموذج الانحدار البسيط أثر الهيكل المالي في العائد على الموجودات

(الأصول) لبنك السلام خلال الفترة (2011، 2022)

الجدول رقم (2، 2): نتائج تقدير أثر الهيكل المالي في العائد على الموجودات (الأصول)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FS	-0.044422	0.015313	-2.900930	0.0083
C	5.442936	1.073552	5.070024	0.0000
R-squared	0.276682			
F-statistic	8.415395	Prob(F-statistic)		0.008288

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews1

من خلال الجدول الموضح أعلاه يتضح لنا أن قيمة الثابت تساوي 5.44 وهي قيمة العائد على الموجودات، عندما يكون الهيكل المالي منعدم وهي دالة إحصائياً حيث مستوى الدلالة يساوي 0.008 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05.

وجاء قيمة المعامل سالبة وضعيفة (أقل من الوحدة) وذات دلالة إحصائية حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.0083 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، فكلما زاد مؤشر الهيكل المالي بوحدة واحدة فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض ضئيل جداً في معدل العائد على الموجودات بـ 0.044 وحدة. وهذه النتيجة تدل على أن مصرف السلام لا يعتمد على الديون بصفة كبيرة في عملية التمويل.

بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 0,28 وهذا يعني أن 28 % من التغيرات الحاصلة في معدل العائد على الموجودات تعود أسبابها إلى التغيرات التي تحدث في مؤشر الهيكل المالي، بينما النسبة المتبقية والمقدرة بـ 72 % فتعود إلى الأخطاء في التقدير وإلى متغيرات أخرى لم تشملها الدراسة وأخرى غير قابلة للقياس الكمي. ومن الناحية الإحصائية فالنموذج المقدر صالح إحصائياً بدليل أن قيمة إحصائية فيشر (F-statistic) بلغت (8.415395) وهي ذات دلالة إحصائية إذ قدرت القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر (Prob(F-statistic)) بـ (0.008288) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05.

ويمكن توضيح شكل النموذج الرياضي الذي يربط بين المتغيرين من خلال معادلة الانحدار التالية:

$$ROA = 5.442936 + (-0.044422) FS$$

النموذج الثاني: أثر الهيكل المالي في العائد على حقوق الملكية

يمكن صياغة العلاقة الرياضية التي تمثل نموذج الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرين من خلال الصيغة المتمثلة في المعادلة التالية:

$$Y = \beta + \alpha x + \mu_t$$

$$ROE = f (FS)$$

ويوضح الجدول الموالي نتائج تقدير نموذج الانحدار البسيط أثر الهيكل المالي في العائد على حقوق الملكية

لبنك السلام خلال الفترة (2011، 2022)

الجدول رقم (2، 3): تقدير أثر الهيكل المالي في العائد على حقوق الملكية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FS	0.290095	0.066132	4.386606	0.0002
C	-8.749205	4.636322	-1.887101	0.0724
R-squared	0.466567			
F-statistic	19.24231	Prob(F-statistic)		0.000235

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews13

من خلال الجدول الموضح أعلاه يتضح لنا أن قيمة الثابت تساوي (-8.749205) وهي قيمة العائد على حقوق الملكية عندما يكون الهيكل المالي منعدم وهي دالة إحصائياً حيث مستوى الدلالة يساوي 0.0724 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.1.

وجاء قيمة المعامل موجبة وضعيفة (أقل من الوحدة) وذات دلالة إحصائية حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.0002 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، فكلما زاد مؤشر الهيكل المالي بوحدة واحدة فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع ضئيل جداً في معدل العائد على حقوق الملكية بـ 0.29 وحدة.

بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 0,47 وهذا يعني أن 47% من التغيرات الحاصلة في معدل العائد على حقوق الملكية تعود أسبابها إلى التغيرات التي تحدث في مؤشر الهيكل المالي، بينما النسبة المتبقية والمقدرة بـ 53% فتعود إلى الأخطاء في التقدير وإلى متغيرات أخرى لم تشملها الدراسة وأخرى غير قابلة للقياس الكمي.

ومن الناحية الإحصائية فالنموذج المقدر صالح إحصائياً بدليل أن قيمة إحصائية فيشر (F-statistic) بلغت (19.24231) وهي ذات دلالة إحصائية إذ قدرت القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر (Prob(F-statistic)) بـ (0.000235) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05.

ويمكن توضيح شكل النموذج الرياضي الذي يربط بين المتغيرين من خلال معادلة الانحدار التالية:

$$ROE = -8.749205 + 0.290095 FS$$

خلاصة الفصل الثاني

من خلال دراسة الجانب التطبيقي، تم تسليط الضوء على أهمية تحليل الهيكل المالي ليس فقط كعامل محدد للربحية، ولكن أيضاً كأداة استراتيجية يمكن من خلالها تحسين الأداء المالي وضمان استدامة البنك. إن الفهم العميق للعلاقة بين الهيكل المالي وربحية البنوك يمكن أن يساهم في تقديم رؤى وتوصيات عملية لإدارة البنك، مما يساعد في تعزيز القدرة التنافسية وتحقيق النمو المستدام.

بالإضافة إلى أن تحليل العلاقة بين الهيكل المالي وربحية بنك السلام الجزائر خلال الفترة من 2011 إلى 2022 ألقى الضوء على جوانب هامة تتعلق بإدارة رأس المال. مكنتنا من معرفة وتحديد العوامل المالية الرئيسية التي تؤثر بشكل كبير على قدرة البنك على تحقيق الأرباح، وبالتالي تقديم توصيات استراتيجية يمكن أن تساهم في تعزيز الأداء المالي للبنك.

حيث توصلنا إلى أن الهيكل المالي المتوازن، الذي يتضمن مزيجاً مدروساً من الديون وحقوق الملكية، يلعب دوراً حيوياً في تحسين الربحية وضمان الاستدامة المالية. إن الاستخدام الأمثل للديون يمكن أن يوفر فرصاً للنمو وزيادة العوائد من خلال الرافعة المالية، إلا أنه يجب أن يتم بحذر لضمان عدم تجاوز مستويات الخطر. وتكمن أهمية حقوق الملكية أنه كعامل استقرار يعزز الثقة في البنك ويقلل من المخاطر المرتبطة بالتمويل بالديون.

خاتمة

خاتمة:

بناءً على الدراسة التي أجريت على بنك السلام الجزائر خلال الفترة 2011-2022، توضح النتائج أن الهيكل المالي للبنك يمثل عنصراً حاسماً في تحقيق ربحية مستدامة ومستقرة على المدى الطويل. بناءً على تحليل عميق للبيانات المالية والأداء الاقتصادي للبنك خلال هذه الفترة، توصلت الدراسة إلى أن تنوع مصادر التمويل وتحسين هيكل الخصوم وتحقيق توازن بين الأصول والخصوم يساهمان بشكل كبير في تعزيز القدرة على التكيف مع التحديات الاقتصادية والمالية المتغيرة.

بفضل الهيكل المالي المناسب، تمكن بنك السلام من تحقيق نتائج إيجابية على مدى السنوات المذكورة، حيث تمثلت هذه النتائج في زيادة الإيرادات والحد من التكاليف، مما ساهم في تحقيق نسبة ربحية ملائمة للمساهمين وتعزيز القيمة المضافة للمؤسسة والمجتمع. كما أظهرت البيانات أن الاستثمار الجيد في هيكل مالي متوازن يؤدي إلى تعزيز استقرار البنك وزيادة مقدرته على تحمل المخاطر المالية بشكل فعال.

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الدراسة أن البنوك التي تدير هيكل مالية متوازنة تتمتع بمرونة أكبر في مواجهة التحديات الاقتصادية الخارجية مثل التقلبات في أسعار الفائدة والتغيرات في السياسات المالية، مما يساهم في تعزيز الثقة لدى المستثمرين والعملاء والجهات الرقابية.

نتائج اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الهيكل المالي في العائد على الأصول عند مستوى معنوية 0.05 هذه الفرضية محققة بما أن القيمة الاحتمالية كانت أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهي 0.0083، فهذا يعني أن هناك دلالة إحصائية لتأثير مؤشر الهيكل المالي (FS) على العائد على الأصول أي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر الهيكل المالي على العائد على الأصول في بنك السلام الجزائر. هذا يعني أن تغييرات في هيكل التمويل للبنك تؤثر على أدائه المالي بشكل ملحوظ ومقنع إحصائياً، ومنه نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1

- **الفرضية الثانية:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الهيكل المالي على حقوق الملكية عند مستوى معنوية 0.05 هذه الفرضية محققة بما أن القيمة الاحتمالية كانت أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهي 0.0002، فهذا يعني أن هناك دلالة إحصائية قوية لتأثير مؤشر الهيكل المالي (FS) على حقوق الملكية أي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر الهيكل المالي على العائد على الأصول في بنك السلام الجزائر. هذا يعني أن تغييرات في هيكل التمويل للبنك تؤثر على حقوق الملكية بشكل ملحوظ ومقنع إحصائياً، ومنه نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1

النتائج:

- وجود تأثير معنوي للهيكل المالي على العائد على حقوق الملكية وكذلك العائد على الموجودات؛
- إن تكوين الهيكل المالي لبنك السلام له تأثير متباين على ربحيته حيث يمكن للعناصر المختلفة من الهيكل المالي أن تثر بطرق متباينة على العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات؛
- إن الزيادة في عناصر الهيكل المالي ترتبط بانخفاض في العائد على الموجودات بشكل سلبي؛
- إن عناصر الهيكل المالي ترتبط بزيادة في العائد على حقوق الملكية بشكل ايجابي؛
- إن الاهتمام بتحسين الهيكل المالي والتوازن بين الأصول والخصوم يمثل تحدياً استراتيجياً أساسياً للبنوك في تحقيق أداء مالي متميز ومستدام على المدى الطويل، مما يسهم في تحقيق أهداف النمو والاستدامة الاقتصادية.

الاقتراحات:

- تعزيز رأس المال الخاص يُوصى بأن يعمل بنك السلام على تعزيز رأس المال الخاص به، وذلك لتحقيق استقرار مالي أكبر وزيادة الثقة لدى المستثمرين والعملاء؛
- تحسين هيكل الديون ينبغي على البنك أن يدرس تحسين هيكل الديون لتقليل تكاليف الفائدة وتحسين السيولة، مما يسهم في تحسين الربحية على المدى الطويل؛
- تنوع التمويل: من المفيد أيضاً للبنك النظر في تنوع مصادر التمويل، مثل استخدام مزيج من الديون والأسهم، لتقليل المخاطر المالية وتعزيز مرونة هيكله المالي؛
- تطوير إدارة الأصول والخصوم: يُنصح بتطوير إدارة الأصول والخصوم لتحقيق توازن أفضل بين الأصول المختلفة وتكاليف الخصوم المختلفة، مما يؤدي إلى تحسين العوائد المالية؛
- الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار: يمكن للبنك استثمار في التكنولوجيا والابتكار لتحسين كفاءة العمليات وتقديم خدمات مالية أكثر جاذبية وفعالية، مما يدعم نمو الدخل والربحية.

آفاق الدراسة:

- دراسة تحليلية لتأثير الأزمات الاقتصادية مثل أزمة مالية عالمية أو أزمة محلية على هيكل المالي لبنوك الجزائر، بما في ذلك تأثيراتها على نسبة الديون، وحقوق الملكية، وغيرها من مكونات الهيكل المالي؛
- دراسة حول كيفية تصميم استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر المالية في بنك السلام، مما يشمل تقييم السياسات الحالية واقتراح إصلاحات لتعزيز الاستقرار المالي وتحسين الأداء؛
- دراسة لفهم كيفية تأثير التغيرات التشريعية والرقابية في الجزائر على هيكل المالي للبنوك، وكيفية تكييف بنك السلام مع هذه التغيرات لتعزيز الأداء المالي؛
- بحث حول كيفية استخدام التكنولوجيا المالية الحديثة مثل البلوك تشين والذكاء الاصطناعي لتحسين هيكل المالي وزيادة ربحية بنك السلام، بما في ذلك دراسة التكاليف والفوائد المتوقعة لمثل هذه الابتكارات؛

- دراسة لتحليل كيفية تأثير السياسات النقدية المختلفة المتبعة من قبل البنك المركزي على هيكل المالي للبنوك التجارية في الجزائر، وتأثيراتها على الربحية والاستقرار المالي؛
- دراسة قياسية لمقارنة بين هياكل المالية لبنك السلام وبنوك تجارية أخرى في الجزائر، مما يسלט الضوء على الاختلافات والتشابهات والعوامل التي تؤثر على أدائها المالي.

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

✓ الكتب

1. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية، معهد الدراسات المصرفية، عمان - الأردن، سنة 1998.
2. عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2007.
3. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
4. زياد رمضان أساسيات، التحليل المالي ط 4 دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1997
5. سالم صلال راهي الحسنوي، أساسيات الإدارة المالية، ط الأولى، دار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
6. جميل حسين، البنوك مدخل إداري ومحاسبي ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن 1996.
7. عليان الشريف، رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار الربكة للنشر والتوزيع، عمان، 2007
8. رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1 2002.
9. محمد عبد الفتاح الصرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 .
10. علاء فرحان طالب، إيمان شيخان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف دار صفا للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011
11. عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، أساسيات الإستثمار الرأسمالي وتقييم الأداء، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013.
12. عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
13. اسمهان، خلف عثمان نقار وآخرون، أثر الهيكل المالي في ربحية المصارف الإسلامية، دراسة حالة مصرف سوريا الدولي الإسلامي، 2016.
14. فتيحة مزهر عبد الرضا القريشي، التمويل الداخلي بالأرباح المحتجزة والربحية في الشركات - دراسة تطبيقية في سوقي دبي و ابوظبي للأوراق المالية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 2، 2012.
15. حسين وليد حسين وآخرون، أثر التمويل الطويل الأجل في صافي الربح - دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية.
16. صادق راشد الشمري، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، دار صفا للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009.
17. عبد المنعم السيد علي نزار سعد الدين العيسى النقود والمصارف و الأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2004 .
18. خالد أمين عبد الله إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2006.

19. مكرم عبد المسيح باسلي، المعاملات المصرفية المحاسبية والاستثمار وتحليل القوائم المالية، المكتبة العصرية، مصر، 2008.
20. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ومعاصر، دار وائل للنشر، ط3، عمان 2010.
21. شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإيرادات والتكلفة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013.
22. محمد عبد الفتاح الصرفي، إدارة البنوك دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
23. محمد عبد الله شاهين محمد سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية، ط1، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة 2017.
24. عبد السلام لفته سعيد، تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 11، العراق، 2006.
25. شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإيرادات والتكلفة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013.
26. حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية مؤسسة الثقافة الجامعية الاسكندرية، مصر 2009.
27. أبو الفتوح على فضالة الهياكل التنظيمية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1994.
28. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، مصر، 2003.
29. عبد الغفار حنفي، رستمية زكي قرياقص، أساسيات التمويل والإدارة المالية الدار الجامعية، مصر، 2008.
30. عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة أساسيات الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007.
31. أكرم حداد، مشهور مذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ومعاصر، دار وائل للنشر، ط3، عمان، 2010.
32. حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف دار الصفا للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2001.
33. عبد الرزاق بن حبيب خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2015، ص 165

✓ الأطروحات والمذكرات

1. المصادقة المختار، طمبو عبد القادر، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية (دراسة حالة مصرف السلام الجزائر)، مذكرة النيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار 2019.

2. درغال رشيد، دور المصارف في تعبئة الموارد المالية للتنمية (دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والتقليدية)، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006.
3. عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية غزة فلسطين 2008.
4. خضار أشواق، أهمية أدوات التحليل المالي في تقييم أداء البنوك- دراسة حالة بنك السلام الجزائري، مذكرة لنيل متطلبات الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019.
5. احلام خضراوي، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية دراسة حالة بنك السلام الجزائري، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوضياف مسيلة، الجزائر، 2015.
6. عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية دراسة حالة مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
7. سيرين سميح أبو رحمة، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة مذكرة المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2009.
8. بسام محمد الأغا، أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار، دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة العاملة بفلسطين، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2005.
9. حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 2013.
10. محمد حيدر موسى، محددات هيكل التمويل لدى شركات الاتصالات النقالة الوطنية في الوطن العربي دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2012.
11. غنية بوربيعة، محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة الأشغال والتركيب الكهربائي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 الجزائر، 2012.
12. باسل جبر حسن أبو زعتر، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006.
13. رانية خليل حسان أبو سمرة، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007.

✓ المجلات والدوريات

1. رضا صاحب أبو حمد، دراسة مستوى كفاءة رأس المال الممتلك في مصرف الشرق الأوسط العراقي وديونه للفترة 1996-2003، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد 1، العراق، 2006.
2. علاء عبد الحسين صالح الساعدي، ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة العربية للإدارة، العدد 01 يونيو 2015.
3. عبد الله عبد الله السنفي، الإدارة المالية، دار الكتاب الجامعي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، الطبعة الثانية، صنعاء.
4. عبد السلام لفته سعيد، تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد 11 العراق 2006.
5. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2005.
6. زياد نجم عبد، رائد عبد الخالق العبيدي، أثر رأس المال الممتلك على ربحية المصارف دراسة تحليلية المصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 17، العراق، 2011.
7. عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2015.
8. ميثاق هاتف عبد السادة الفتلاوي، بلال نوري سعيد الكروي، رأس المال الممتلك والودائع ودورها في تحديد السياسة الافتراضية للمصرف دراسة مقارنة بين مصرفي الأردني الكويتي والجارحي للاستثمار مجلة جامعة هل البيت المجلد 1 العدد 10، العراق.
9. زياد نجم عبد، رائد عبد الخالق عبيدي، أثر رأس المال الممتلك على ربحية المصارف دراسة تحليلية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار مجلة دراسات محاسبية ومالية جامعة بغداد العدد 17 العراق 2011.
10. سبحي فتحي محمد الطائي، الرسملة المصرفية ودورها في تعزيز القدرة التنافسية، محلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 19 العراق 2010.
11. أحلام بوعبدلي، سياسة رأس المال في المصارف الجزائرية قبل وبعد الإصلاحات 1990 دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري، محلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 13، جامعة غرداية، الجزائر، 2011.

✓ الملتقيات

1. عبد الحلیم عمار غربی، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية (على ضوء تجربته المصرفية والمحاسبية)، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، 2013.
2. طاهر الطرش، تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، 2005، الجزائر.
3. مصطفى رشدي شحة، النقود والبنوك والائتمان دار الجامعة الجديدة للنشر مصر 1997.
4. مصطفى رشدي شحة، النقود والبنوك والائتمان دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999.
5. عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية الدار الجامعية، مصر، 2008.

✓ التقارير

1. تقرير السنوي لسنة 2021، ص 11. نقلاً عن www.alsamlgeria.com تم الاطلاع عليه يوم

2024/06/12 على 21:02

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1. Jeter, D.C.and P.K. chaney, advance accounting. Newjersy: john wiley and sonsins, 2012.
2. Joshua Abor, The Effect Of Capital Structure On Profitability: An Empirical Analysis of Listed Firms in Ghana, The Journal of RISK FINANCE, 2005.
3. Marco Muscettola, Franco Naccarato, The Casual Relationship Between Debt and Profitability: The Case of Italy, Athens journal of Business and Economics Vol.2, No.1, 2016.

ثالثاً : مواقع الأنترنت

1. www.myaccountingcourse.com, consulte le 4/03/2024 à 14 :00.
2. Lumby, S. and C. Jones. corporate finance theory and practice, London: South western, 2011.
3. <https://www.performancecanvas.com/importance-of-profitability-> consulte le 15/05/2024 à 22 :00.
4. <http://Specialities.bayt.com/at/specialities> , consulte, le 05/04/2024 a 14:58.
5. <https://www.khanacademy.org/> consulté le 21/06/2024 a 01 :04.
6. مجلة بيت المشورة ، بيت المشورة للاستشارات المالية، العدد، قطر، أكتوبر، 2016، نقلاً عن الموقع الإلكتروني: www.mashurajournal.com تم الإطلاع عليه يوم 2024/06/12 على الساعة 20:08
7. الموقع الرسمي لمصرف السلام -الجزائر: www.alsalamalgeria.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/06/12 على 15سا.

الملحق رقم (01): إحصائيات متغيرات الدراسة

t	Debts	Actif	ROE	ROA	FS
2011	12945736	24821430,00	8,78	3,62	52,16
2012	19401238,00	32782523,00	9,86	3,42	59,18
2013	23931685,00	39550749,00	10,04	3,20	60,51
2014	19450948,00	36119139,00	9,88	3,81	53,85
2015	23685162,00	40575207,00	2,11	0,74	58,37
2016	34511853,00	53103919,00	7,02	2,03	64,99
2017	64658207,00	85775329,00	7,00	1,38	75,38
2018	85484532,00	110109059,00	14,00	2,20	77,64
2019	103908605,00	131018967,00	21,00	3,06	79,31
2020	133317430,00	162625776,00	15,00	1,89	81,98
2021	198469176,00	237804350,00	14,60	1,43	83,46
2022	216777482,00	261693338,00	16,40	1,68	82,84

المصدر: تم الحصول على الإحصائيات من التقارير السنوية لمصرف السلام (السنوات من 2012 إلى 2022) تم حساب بيانات العمود رقم (05) باستخدام العمودين رقم (01) و(02).

الملحق رقم (02): التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

	ROA	ROE	FS
Mean	2.371667	11.30750	69.13830
Median	2.115000	9.960000	70.18508
Maximum	3.810000	21.00000	83.45902
Minimum	0.740000	2.110000	52.15548
Std. Dev.	1.012430	5.092435	12.06411
Skewness	0.029801	0.134642	-0.101976
Kurtosis	1.675462	2.616705	1.351911
Jarque-Bera	0.878976	0.109715	1.378897
Probability	0.644366	0.946620	0.501853
Sum	28.46000	135.6900	829.6596
Sum Sq. Dev.	11.27517	285.2618	1600.970
Observations	12	12	12

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي EViews13

الملحق رقم (03): نتائج تقدير النموذج الأول (أثر الهيكل المالي في العائد على الموجودات (الأصول))

Dependent Variable: ROA
 Method: Least Squares
 Date: 05/30/24 Time: 14:03
 Sample: 2011S1 2022S2
 Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FS	-0.044422	0.015313	-2.900930	0.0083
C	5.442936	1.073552	5.070024	0.0000
R-squared	0.276682	Mean dependent var		2.371667
Adjusted R-squared	0.243804	S.D. dependent var		1.001918
S.E. of regression	0.871263	Akaike info criterion		2.641910
Sum squared resid	16.70018	Schwarz criterion		2.740081
Log likelihood	-29.70291	Hannan-Quinn criter.		2.667954
F-statistic	8.415395	Durbin-Watson stat		0.691332
Prob(F-statistic)	0.008288			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي EViews13

الملحق رقم (03): نتائج تقدير النموذج الثاني: تقدير أثر الهيكل المالي في العائد على حقوق الملكية

Dependent Variable: ROE
 Method: Least Squares
 Date: 05/30/24 Time: 13:53
 Sample: 2011S1 2022S2
 Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FS	0.290095	0.066132	4.386606	0.0002
C	-8.749205	4.636322	-1.887101	0.0724
R-squared	0.466567	Mean dependent var		11.30750
Adjusted R-squared	0.442320	S.D. dependent var		5.038569
S.E. of regression	3.762701	Akaike info criterion		5.567806
Sum squared resid	311.4741	Schwarz criterion		5.665977
Log likelihood	-64.81367	Hannan-Quinn criter.		5.593851
F-statistic	19.24231	Durbin-Watson stat		0.606395
Prob(F-statistic)	0.000235			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي EViews13